برهان كلنبوی

هذه رسالة نفيسة مرغوبة * ومتن متين مقبولة * ومسماة بالبرهان
فى فن المنطق * للعالم المحقق * والفاضل المدقق * والمرحوم
اسماعيل افندى الشهير بكلنبوى * عليه رحمة من ربه الملك القوى *

معارف نظارت جليله سنك ۸۹۰ نومرولى رخصتنامه سيله

درسعادت

(مطبعهٔ عثمانيه)

۱۳۱۰

انواع محامد عالية بسطت مقدمة لمفتح الابواب * واجناس مدائح تالية ركبت موجهة لذاك الجناب * المتنزه كنه ذاته عن حدود مدارك الالباب * المتقدس جل صفاته عن رسوم النقض والنقص بلا ارتياب * على ان عمم آلاء جلية غير محصورة فى مداد الكتاب * وخص الانسان بنعماء منتشرة سيما بالمنطق الفصيح فى كل باب * فسبحان من ردت الافكار والمحابر عن غرائب ملكه وملكوته * وارتدت الابصار والبصائر الى بدئها فى عجايب عظمته وجبروته * واصناف صلوات مرتبة بيد التجيل والانتخاب * محتوية على كليات الاخلاص وافراد الآداب * على من عرف حقائق الحق ورفع موجبات الاحتجاب * وميز حدود حدأنقها بخواص البيان وفصل الخطاب * لما انه المتوسط بيننا وبين نتائج ام الكتاب * بقوانين عاصمة عن الخطأ فى طرق الصواب * وبراهين قاصمة لظهور مغالطات مصاقع الخطباء * وواصمة لمشاغبات الشعراء ومجادلات الجيلاء * وعلى آله واصحابه الذين عرفوا كليات احكامه الخمسة الموصلة الى رب الارباب * وشرحوا اقواله ببينات تمثل لها صور الصواب من وراء

قوله احكامه

(حجاب)

قوله الامانات

حجاب * حيث قضوا بالحق مع مقاساة العوارض فى الامانات المحمولات * المشروطة بمداومة الانفصال عن اهل العناد وملازمة الاتصال باشرف الممكنات * فتحوا فى الصراط المستقيم مسوّرات المقاصد والاسباب * وقدحوا فى جنود الظنون السقيمة من خلفهم قدح شهاب * اذ بينوا لوازمها الخفية بمصابيح مقدّمات دائمة بانوار اليقين * وعدلوا فى تحصيل نظرياتها الموجهة الى ضروريات الدين * فبدهم مسلمات الهدى متحدّسة بمقبولات السنة ومتواترات الكتاب * وشاهدهم المشهورات من وهميات الضلال منعكسة الى سواء سبيل الوهاب * وقد اطلقوا فى رياض المطالب عن قيود التقليد الى جهات التحقيق * وحملوا فى بوادى المبادى القريبة والبعيدة على جياد التوفيق * ماطلع على جنان الجنان طوالع العرفان عن افق الاكتساب * وماسطع اذعان الاذهان بمطالع ايقان يوجب حسن مآب (وبعد) فلما كان المنطق نطاق الافكار * وبه يرتفع طباق الانظار * وميزان عدول يشخص المصداق عن الكذاب ومقياس عقول يميز عن العقم كل منجاب * ويهتدى بهداه كل نظار * كانه علم فى رأسه نار * فبهذا كان خادما للعلوم بالاستيعاب * وسيد القوم خادمهم بالاثر المستطاب * وكان بعض المشتغلين عندى مشتعلا ذكاء * وفى توقد ذهنه الذكى يحكى ذكاء * قابلا للتحلى بجواهر الانهار الحدسية من بين الاتراب * مائلا الى تجلى زواهر الانوار القدسية حين اناب * جمعت له ولامثاله موائد عوائد * ونظمت فى سلك البيان فرائد فوائد * ورتبتها على مقدّمة وخمسة ابواب * نفعهم الله تعالى فى كل مايسئل ويجاب * وما توفيق الا بالله الجميل * وهو حسبي ونعم الوكيل (مقدّمة) وفيها بحثان البحث الاوّل ان العلم وهو الصورة الحاصلة من الشئ عند العقل ان كان ادراكا للنسبة التامة الخبرية على سبيل الاذعان فتصديق والافتصوّر سواء كان ادراكا لغير النسبة اوللنسبة الناقصة اوالتامة الانشائية اوالخبرية بدون الاذعان وكل منهما امابديهىّ او نظرىّ مكتسب بالنظر وهو ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول * وقيل ترتيب امور معلومة للتأدّى الى المجهول فالموصل الى التصوّر النظرىّ يسمى معرّفا وقولا شارحا واجزاؤه الكليات

قوله وهو

قوله واجزاؤه

الخمس المعلومة بداهة واكتسابا والموصل الى التصديق النظرى يسمى دليلا وحجة واجزاؤه القضايا المعلومة كذلك وقد يقع الخطأ فى كل من الاكتسابين فاحتيج الى قانون باحث عن احوال المعلومات من حيث ايصال عاصم عن الخطأ وهو المنطق فموضوعه المعلومات وغايته العصمة عن الخطأ فى الافكار * البحث الثانى ان الدلالة كون الشىء بحيث يحصل من فهمه فهم شىء آخر فالشىء الاول يسمى دالا والثانى مدلولا فان كان الدال لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية وكل منهما ان كانت بواسطة الوضع فوضعية او بواسطة الطبع فطبعية والا فعقلية ودلالة اللفظ بالوضع على تمام ماوضع له مطابقة كدلالة الانسان على مجموع الحيوان الناطق وعلى جزئه تضمن ان كان له جزء كدلالته على الحيوان فقط فى ضمن دلالته على المجموع وعلى خارج يلزمه فى الذهن التزام كدلالة الضرب على الضارب والمضروب ويلزمهما المطابقة يقينا بخلاف العكس كلزوم احديهما للاخرى * واللفظ الدال بالوضع ان لم يقصد بجزئه دلالة على جزء معناه المطابقى فمفرد والا فمركب والمفرد ان لم يستقل فى الدلالة على معناه فاداة والا فان دل بهيئته على احد الازمنة فكلمة والا فاسم والمركب ان صح سكوت المتكلم عليه فتام اما خبرى ان احتمل الصدق والكذب او انشائى ان لم يحتمل والا فناقص وكل من المفرد والمركب ان استعمل فيما وضع له فى اصطلاح التخاطب فحقيقة او فى لازمه مع جواز ارادته فكناية والا فمع العلاقة المعتبرة بينه وبين المراد مجاز وبدونها غلط ولابد للكناية والمجاز من قرينة تدل على المراد والمجاز ان كان بغير علاقة المشابهة مثل الحلول والاستعداد والسببية والجوار والعموم والخصوص والمظهرية وغيرها فمجاز مرسل كاستعمال اليد فى النعمة والجمل الخبرية فى معنى الانشاء وبالعكس والا فاستعارة اما فى المركب وتسمى استعارة تمثيلية كاستعمال الامثال المضروبة فى اشباه معانيها واما فى المفرد المصرح به فى الكلام وتسمى استعارة مصرحة اما اصلية ان كانت فى الاسماء الجامدة والمصادر ولو فى ضمن المشتقات كالاسد فى الرجل الشجاع والقتل فى الضرب الشديد او تبعية ان كانت فى المشتقات والحروف كنادى فى معنى ينادى

قوله بحيث

قوله كدلالة

قوله بخلاف

قوله وكل

قوله او فى لازمه

قوله مجاز

قوله كاستعمال

والقاتل فى الضارب الشديد بتبعية استعمال احد المصدرين فى الآخر وكلام الغرض فى الغاية الجزئية بتبعية استعمال مطلق الغرض فى مطلق الغاية واما فى المفرد المرموز اليه فى الكلام باثبات لازمه للمشبه وتسمى استعارة مكنية كلفظ المتكلم المستعمل فى الحال فى قولهم نطقت الحال حيث شبه الحال بالمتكلم بقرينة اثبات النطق لها وهذه القرينة تسمى استعارة تخييلية * ثم اللفظ المفرد ان تعدّد معناه الموضوع له فى اصطلاح واحد فمشترك بينهما او فى اصطلاحين بان ينقل من احدهما الى الآخر لمناسبة بينهما فمنقول ينسب الى الناقل من العرف العام او الخاص والا فمختص وكل من هذه الثلثة بالقياس الى المعنى المعين ان تشخص ذلك المعنى يسمى جزئيا حقيقيا اما علما كزيد او غيره كاسماء الاشارات والا فان تفاوت فى افرده باوّلية او اولوية يسمى مشككا كالابيض والاحمر والا فمتواطئا كالانسان الغير المتفاوت فى افراده وانما التفاوت فى العوارض والاوصاف ولذا اشتهر أن لا تشكيك فى الذوات والذاتيات * واعلم ان المعنى ايضا اما مفرد اومركب هما معنيا اللفظ المفرد والمركب (الباب الاوّل فى المعانى المفردة * فصل فى الكلىّ والجزئىّ) اذا علمت شيئا يحصل فى ذهنك منه صورة هى من حيث قيامها بخصوصية ذهنك علم ومع قطع النظر عن هذه الحيثية معلوم ومفهوم فذلك المفهوم بمجرّد النظر الى ذاته ان لم يجوّز العقل اتحاده مع كثيرين فى الخارج فهو جزئىّ حقيقىّ كزيد المرئىّ والا فكلىّ سواء امتنع فرده فى الخارج كشريك البارى تعالى واللاشئ ويسمى كليا فرضيا اوامكن ولم يوجد كالعنقاء اووجد واحد فقط مع امتناع غيره كواجب الوجود او مع امكانه كالشمس او وجد متعدّد محصور كالكواكب السيارة او غير محصور كالانسان وذلك الاتحاد هو معنى حمل الكلىّ على جزئياته مواطأة وصدقه عليها اما فى الواقع ان كانت الجزئيات موجودة فيه او فى الفرض ان لم توجد الا فى مجرّد الفرض * ثم الكلىّ ان ثبت لافراده فى الخارج ولو على تقدير وجودها فيه فهو معقول اوّل سواء ثبت لها فى الخارج فقط كالحارّ للنار والبارد للماء او فى كل من الخارج والذهن كذاتيات الاعيان المحققة مثل الانسان والحيوان او المقدّرة مثل العنقاء وكلوازم الذاتيات مثل الزوج للاربعة

قوله بتبعية
قوله واما فى المفرد
قوله ان لا تشكيك
قوله بمجرّد النظر
قوله مثل الزوج

قوله منه مايبحث

والفرد للثلثة وان ثبت لها فى الذهن فقط فهو معقول ثان منه مايبحث عنه فى المنطق كمفهوم الكلى العارض للماهيات ويسمى كليا منطقيا وهو المنقسم الى الكليات الخمس المنطقية ومعروضه مثل الانسان والحيوان يسمى كليا طبيعيا منقسما الى الكليات الخمس الطبيعية والمجموع المركب من الكلى الطبيعى والمنطقى يسمى كليا عقليا منقسما الى الكليات الخمس العقلية فاذا قلنا الحيوان جنس فمفهوم الحيوان جنس طبيعى ومفهوم الجنس جنس منطقى ومجموع المفهومين جنس عقلى وهكذا البواقى وكمفهوم القضية والقياس وغيرهما من المفهومات المبحوث عنها فى المنطق ومنه مالايبحث عنه فى المنطق بل فى الحكمة والكلام كمفهوم الواجب والممكن والممتنع ولاشئ من هذه الكليات بموجود فى الخارج لاستحالة الوجود بدون التشخص بداهة وان ذهب البعض الى وجود الكل فيه والكثير الى وجود الطبيعى بناء على انه جزء الموجود فى الخارج وهو الفرد المركب منه ومن المشخصات كزيد المركب من الانسان والمشخصات لكنه جزء عقلى لاخارجى فى التحقيق فالحق ان وجوده عبارة عن وجود افراده لاان نفسه مع كونه معروضا لقابلية التكثر موجود فيه ولذا جعلوا الكلية واقسامها من العوارض المختصة بالوجود الذهنى واما الكلى المنطقى والعقلى فكما لاوجود لانفسهما فى الخارج لاوجود لافرادهما فيه لكونها امورا اعتبارية كسائر المعقولات الثانية والجزئى اما مادى ان كان جسما كزيد او جسمانيا كعوارضه المحسوسة واما مجرد كالواجب تعالى عند الكل وكالعقول العشرة والنفوس الانسانية والفلكية عند الحكماء ولايرتسم صورة جزئية من الشئ فى الذهن مالم يدرك باحدى الحواس الظاهرة اوبالوجدان كالعطش المحسوس وجدانا * ثم الكليان ان كان بينهما تصادق فى الواقع بالفعل كليا من الجانبين فمتساويان كالانسان والناطق وكذا نقيضاهما كاللاانسان واللاناطق او من احد الجانبين فقط فاعم واخص مطلقا كالحيوان والانسان ونقيضاهما بالعكس كاللاحيوان واللاانسان او تفارق دائم كليا من الجانبين فمتباينان كليا كالانسان والفرس وكعين احد المتساويين مع نقيض الآخر

قوله ولذا

قوله عند الكل

قوله عند الحكماء

قوله ان كان

قوله بالفعل

وعين الاخص المطلق مع نقيض الاعم و بين نقيضهيما مبـاينة جزئية
هى اعم من المباينة الكلية كما فى نقيضى المتناقضين كالانسان واللا انسان
ومن العموم من وجه كما فى نقيضى المتضادين وامثالهما وان لم يكن بينهما
تصادق ولا تفارق كليان بل جزئيان من الجانبين فاعم واخص من وجه
كالانسان والابيض وكعين الاعم المطلق مع نقيض الاخص وبين نقيضيهما
مباينة جزئية هى اعم ايضا اذ بين نقيضى مثل الحيوان واللا انسان مباينة
كلية و بين نقيضى مثل الانسان والابيض عموم من وجه والجزئىّ الحقيقىّ
اخص مطلقـا من الكلىّ الصادق عليه ومبـاين لسائر الكليات واما

قوله واما الجزئيان

الجزئيان فهما اما متباينان كزيد وعمرو واما متسـاويان كما اذا اشرنا
الى زيد بهذا الضاحك وهذا الكاتب فالهذيتان متصادقتان متساويتان
هــذه هى النسب الاربع بحسب الصدق والحمل وقد تعتبر تلك النسب
بحسب الصدق والتحقق باعتبار الازمان والاوضاع لا باعتبار الافراد

قوله باعتبار

بان يقـال المفهومان ان كان بينهما اتصال كلىّ من الجانبين بان يتحقق
كل منهما مع الآخر فى جميع الازمان والاوضاع الممكنة الاجتماع معه
فمتساويان كطلوع الشمس ووجود النهار او من احد الجانبين فقط فاعم
واخص مطلقا كاضاءة المسجد وطلوع الشمس وان كان بينهما افتراق
كلىّ من الجانبين بان لايتحقق شىء منهما مع الآخر فى شىء من الازمان
والاوضاع فمتباينان كليا كطلوع الشمس ووجود الليل والا فاعم واخص
من وجه كطلوع الشمس وهبوب الريح وهذه هى النسب المعتبرة بين

قوله وهذه

القضايا الا انها قد تعتبر بحسب تحققهما وعدم تحققهما فى مادّة واحدة
كما بين المحصورات والموجهات ككون الكلية اخص من الجزئية والضرورية
من الدائمة وقد تعتبر بحسب تحققهما وعدم تحققهما مطلقا ولو فى موادّ
مختلفة كما بين طرفى الشرطيات لكن التحقق وعدم التحقق المعتبرين
فى نسب الاتفاقيـات الخاصة ماهو بحسب الواقع المحقق اذ المعتبر فيهـا
الاتصال والافتراق اتفاقا وفى نسب غيرها من الاتفاقيات العامة واللزوميات
والعنـاديات ماهو اعم منه ومما بحسب الفرض اذ المعتبر فيها الاتصال
والافتراق لزوما او فرضا وقد يكون طرفاها او احدها محالا والنسـبة

قوله وقد يكون

قوله و بين

بين نقيضي كل قسم منها و بين المختلفين كما سبق من غير فرق * واعلم ان بين المفهومين مفردين كانا اومركبين او مختلفين نسبا اخرى بحسب تجويز العقل بمجرد النظر الى ذاتهما مع قطع النظر عن الخارج عنهما وتسمى نسبا بحسب المفهوم بان يقال ان تصادقا بحسب ذلك التجويز كليا من الجانبين فمتساويان كالحد التام مع المحدود او من احد الجانبين فقط فاعم واخص مطلقا كالحد الناقص مع المحدود وان تفارقا كليا من الجانبين فمتباينان كليا كالمتناقضين نحو الانسان واللا انسان والا فاعم واخص من وجه كالانسان مع الضاحك او مع الماشي (تنبيه) قد يطلق الكلي على الاعم والجزئي على الاخص ويسميان كليا وجزئيا اضافيين فكل جزئي حقيقي جزئي اضافي بدون العكس كما في كلي اخص من كلي آخر واما النسبة بين الكلي الحقيقي والاضافي فبالعكس لان الكلي الاضافي اخص مطلقا من الحقيقي (فصل في الذاتي والعرضي) الكلي المحمول على شيء آخر كلي او جزئي ان لم يكن خارجا عن ذاته وحقيقته فذاتي له سواء كان عين حقيقته كالحيوان الناطق للانسان او جزءها المساوي لها مميزا لها عن جميع ماعداها كالناطق له او جزءها الاعم مميزا لها في الجملة كالحساس والنامي او غير مميز اصلا كالجوهر والحيوان والا فعرضي له سواء كان مساويا لها او اخص مميزا عن جميع ماعداها كالضاحك بالقوة او بالفعل او اعم مميزا لها في الجملة او غير مميز اصلا كالشيء جميع ذلك للانسان * ثم الذاتي المشترك بين الجزئيات ان اشتركت تلك الجزئيات في ذاتي آخر خارج عنه فهو مشترك ناقص بينها كالحيوان بالنسبة الى افراد الانسان حيث اشتركت في الناطق ايضا وكالناطق حيث اشتركت في الحيوان ايضا والافمشترك تام كالانسان بالنسبة الى افراده وكالحيوان بالنسبة الى مجموع افراده فكل ذاتي مميز للماهية في الجملة فهو مشترك ناقص مطلقا ولو بالنسبة الى افراد نفسه وكل ذاتي سواه فهو مشترك تام بالنسبة الى افراد نفسه وناقص بالقياس الى افراد ذاتي اخص منه ان وجد الاخص كالحيوان * فاعلم ان مطلوب السائل بكلمة ما عن الواحد تمام حقيقته المختصة به بمعنى المختصة بنوعه وعن المتعدد

قوله بمجرد

قوله كالحد

قوله او غير مميز

قوله كالشيء

قوله بالنسبة

قوله حقيقته

قوله بمعنى

(تمام)

تمام الذاتی المشترک بینهما فالسائل بما هو عن زید طالب للانسان وعن الانسان طالب للحیوان الناطق وبماها او بماهم عن زید وعمرو او مع بکر طالب للانسان ایضا وعن الانسان والفرس طالب للحیوان وعنهما مع الشجر طالب للجسم النامی ومع الحجر طالب للجسم ومع العقل العاشر طالب للجوهر ومطلوب السائل بای شیء ما یمیز الذاتی المطلوب بکلمة ما هناک تمیزا فی الجملة اما ممیزه الذاتی ان قیده بقید فی ذاته او ممیزه العرضی ان قیده بقید فی عرضه او الممیز المطلق ان لم یقیده بشیء فالسائل عن زید وحده او مع عمرو بای شیء هو فی ذاته طالب للناطق او الحساس او النامی او القابل للابعاد وبای شیء فی عرضه طالب لمثل الضاحک او الماشی والسائل عن زید وهذا الفرس بای شیء هما فی ذاتهما طالب للحساس او النامی او القابل وبای شیء فی عرضهما طالب لمثل المتنفس او المتحیز وقس علیه * اعلم ان ذاتی الماهیة الحقیقیة وعرضیها ما لم یکن خارجا عنها او کان خارجا عنها فی الواقع من غیر مدخل لاعتبارنا ولذا عسر التمیز بینهما واما ذاتی الماهیة الاعتباریة وعرضیها فیمتاز بمجرد عدم خروجه وخروجه عن الموضوع له ولذا سهل التمیز بینهما (فصل فی الکلیات الخمس) قد سبق ان الکلی اما ذاتی واما عرضی فالذاتی ان کان عین الحقیقة المختصة بجزئیاته بحیث یکون محمولا فی جواب السؤال بما هو عن المتعدد من تلک الجزئیات وعن الواحد فهو نوع حقیقی کالانسان والشمس ویعرف بانه کلی مقول علی کثیرین مختلفین بالعوارض لا بالحقیقة فی جواب ما هو بحسب الشرکة والخصوصیة والا فان کان جزأ اعم من اجزاء حقیقة من الحقائق بحیث یکون محمولا فی جواب السؤال بما هو عن المتعدد من جزئیاته لا عن الواحد فهو جنس لتلک الحقیقة کالحیوان للانسان والجوهر للحیوان ویعرف بانه کلی مقول علی کثیرین مختلفین بالحقائق فی جواب ما هو بحسب الشرکة فقط وان لم یکن جزأ اعم کذلک بل جزأ ممیزا لها فی الجملة بحیث لا یکون محمولا فی جواب ما هو بل فی جواب ای شیء هو فی ذاته فهو فصل لها

قوله الذاتی

قوله ان کان

قوله فان کان

قوله بل جزأ

قوله كالناطق

قوله وان عم

قوله كالحيوان

مساويا كان اواعم كالناطق والحساس للانسان ويعرّف بانه كلىّ
مقول على الشئ فى جواب اىّ شئ فى ذاته والعرضىّ ان اختص
بحقيقة واحدة من الحقائق مميزا لها عن جميع ماعداها بحيث يكون
محمولا فى جواب اىّ شئ فى عرضه فهو الخاصة لها مساويا كان
اواخص كالضاحك بالقوّة اوبالفعل للانسان والمتنفس للحيوان
وتعرّف بانها كلية مختصة بالشئ تقال عليه فى جواب اىّ شئ فى عرضه
وان عم حقائق مختلفة بحيث يكون محمولا على كل منها فهو عرض
عام لها كالمتنفس للانسان والمتحيز للحيوان ويعرّف بانه كلىّ يقال
على ماتحت حقائق مختلفة قولا عرضيا * واعلم انه قد تتصادق هذه
الكليات فى مفهوم واحد باعتبارات مختلفة كالماشى فانه خاصة
للحيوان وعرض عام للانسان وكما قالوا ان الكليات الخمسة متصادقة
فى مفهوم الملوّن (فصل فى اقسام الذاتيات) النوع اما بسيط لاجزءله
كانواع المجرّدات اومركب من الجنس والفصل كالانسان وكذا
الاجناس والفصول فالماهيات بسيطة ومركبة ثم النوع قديطلق على
النوع الحقيقىّ كما تقدّم والكلىّ الاخص منه يسمى صنفا كالرومىّ
والزنجىّ وقد يطلق على ذاتىّ يحمل عليه وعلى غيره الجنس فى جواب
ماهما كالحيوان والجسم ويسمى نوعا اضافيا وبين المعنيين عموم من وجه
لتصادقهما فى النوع الحقيقىّ المركب من الجنس والفصل كالانسان
وصدق الحقيقىّ بدون الاضافىّ فى النوع الحقيقىّ البسيط كالنقطة وبالعكس
فى الجنس المندرج تحت جنس آخر كالحيوان وجنس الماهية ان كان
مقولا عليها مع كل واحد من مشاركاتها فى ذلك الجنس فى جواب
ماهما فجنس قريب لها كالحيوان للانسان والجسم النامى للحيوان
وان لم يكن مقولا عليها مع الكل بل مع بعض دون البعض فجنس
بعيد لها كالجسم للانسان والحيوان وفصلها ايضا اما فصل قريب
لها ان ميزها عن جميع مايشاركها فى الجنس القريب كالناطق
للانسان والحساس للحيوان واما فصل بعيد لها ان ميزها عن
مشاركاتها فى الجنس البعيد فقط كالنامى للانسان والحيوان والفصل

ايضا مقوّم للماهية التى كان جزأ منها ومقسم لمافوقها من الاجناس كالحساس مقوّم للحيوان والانسان ومقسم للجسم النامى والجسم والجوهر فكل مقوّم للعالى مقوّم للسافل بدون العكس وكل مقسم للسافل مقسم للعالى بدون العكس * ثم الانواع تترتب نزولا من النوع العالى كالجسم الى النوع الحقيقىّ السافل كالانسان ويسمى نوع الانواع ومابينهما انواعا متوسطة وكذا الاجناس تترتب صعودا من الجنس القريب السافل كالحيوان الى الجنس العالى كالجوهر ويسمى جنس الاجناس ومابينهما اجناسا متوسطة فبين الجنس والنوع الاضافىّ عموم من وجه ولايتكرّر جزء واحد من الماهية بعينه فيها ولاتتركب من امرين متساويين ولا من اجناس وفصول غير متناهية لامتناعها بل تنتهى الى جنس عال وفصل سافل بسيطين (فصل فى اقسام العرضيات) كل من الخاصة والعرض العام ان امتنع انفكاكه عن الماهية فى احد وجوديها الخارجىّ والذهنىّ اوفى كليهما فهو عرض لازم لها ويسمى الاوّل لازم الوجود الخارجىّ كالحارّ للنار والثانى لازم الوجود الذهنىّ كالكلىّ للعنقاء والثالث لازم الماهية كالزوج للاربعة والا فعرض مفارق سواء فارق بالفعل كالضاحك بالفعل للانسان اولا كالمالح للبحر * ثم الخاصة اما شاملة لجميع افراد الماهية كالضاحك بالقوّة اوغير شاملة كالضاحك بالفعل وهى ايضا اما خاصة النوع كماتقدّم واما خاصة الجنس كالمتنفس للحيوان والمتحيز للجسم وخاصة الجنس عرض عام للذاتىّ الاخص منه وخاصة الذاتىّ الاخص خاصة الذاتىّ الاعم بدون العكس وقد تطلق الخاصة على قسم من العرض العام وهو مايميز الماهية عن بعض ماعداها كالمتحيز للانسان والحيوان وتسمى خاصة مضافة وما تقدّم خاصة مطلقة * فالعرض العام قسمان مميز للماهية فى الجملة وغير مميز اصلا كالشىء والممكن العام الشاملين للواجب والممكن والممتنع (تنبيه) اللزوم الخارجىّ هو امتناع انفكاك اللازم عن وجود الملزوم فى الخارج تحقيقا كلزوم الحرارة للنار اوتقديرا كلزوم التحيز للعنقاء على تقدير وجودها

قوله ثم الانواع

قوله بعينه

قوله الى جنس

قوله كالكلىّ

قوله كالمالح

قوله كالضاحك

قوله اما خاصة

فی الخارج واللزوم الذهنیّ هو امتناع انفکاك اللازم عن وجود الملزوم فی الذهن تحقیقا کلزوم الکلیة للعنقاء اوتقدیرا کلزوم الجزئیة لکنه الواجب تعالی علی تقدیر وجوده فی اذهاننا وان لم یمکن وبین اللزومین عموم من وجه لتصادقهما فی لوازم الماهیات وافتراق الخارجی فی لوازم الوجود الخارجیّ والذهنیّ فی لوازم الوجود الذهنیّ وکل منهماقدیکون بین مفهومین متصادقین وهو المعتبر فی العرض اللازم وقدیکون بین غیرمتصادقین مفردین کانا کلزوم الحرارة للنار اومرکبین کلزوم احدی القضیتین للاخری والنتیجة للدلیل اومختلفین کلزوم المعرّفات لتعریفاتها وعلی التقادیر فکل منهما ان احتاج الجزم به الی دلیل فغیر بین کلزوم تساوی الزوایا الثلث للقائمتین للمثلث وکلزوم النتائج للادلة الغیرالبینة الانتاج کالشکل الثانی والثالث کما سیجیء والا فبین کلزوم الزوجیة للاربعة خارجا وذهنا وقد یطلق اللزوم علی اللزوم البین بالمعنی الاخص مما سبق وهو مایکون العلم بالملزوم موجبا للعلم باللازم وکافیا فی الجزم باللزوم بینهما کلزوم المعرّفات لتعریفاتها والنتائج للادلة البینة الانتاج والطرفین للاعراض النسبیة والملکات للاعدام المضافة الیهامثل الجهل والعمی وهو المعتبر فی الدلالة الالتزامیة عند اهل المعقول واما عند اهل العربیة فالمعتبر فیها اللزوم الذهنیّ فی الجملة ولو بمعونة القرائن ولذا ادرجوا جمیع المعانی المجازیة الخارجة فی المدلولات الالتزامیة (الباب الثانی فی قول الشارح) وهو قول یکتسب من تصوّره تصوّر شیء آخر اما بکنهه او بوجه یمیزه عما عداه فالقول الکاسب یسمی معرّفا اسم فاعل وتعریفا والمکتسب یسمی معرّفا اسم مفعول فان کان بجمیع الذاتیات المحضة وهو المرکب من الجنس والفصل القریبین فهو حدّ تام کالحیوان الناطق للانسان والجوهر القابل للابعاد للجسم اوببعضها المحض کالفصل القریب وحده اومع الجنس البعید فحدّ ناقص کالناطق للانسان والجوهر الحساس للحیوان وان لم یکن بالذاتیّ المحض فان کان بالخاصة مع الجنس

قوله مفردین

قوله علی التقادیر

قوله قول

قوله من تصوّره

قوله اوببعضها

القريب كالحيوان الضاحك للانسان اومع جميع الذاتيات كالحيوان الناطق الضاحك فرسم تام ويسمى الثانى رسما تاما اكمل من الحد التام والا فرسم ناقص ولو بالخاصة وحدها اومع العرض العام وان منع المتأخرون العرض العام بناء على زعمهم بان الغرض مما اخذ فى التعريف اما التميز او الاطلاع على الذاتى والحق الجواز اذ الغرض الاصلى هو التوضيح ولذا جاز الرسم الاكمل وايضا ربما يحصل به التميز كما فى قولهم فى تعريف الانسان ماش على قدميه عريض الاظفار بادى البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع ومن قبيل الرسم الناقص التوضيح بالمثال والتقسيم * ثم التعريف مطلقا اما حقيقى ان قصد به تحصيل صورة جديدة او تنبيهى ان قصد به احضار صورة مخزونة ومنه التعريف اللفظى وهو تعيين معنى لفظ مبهم بلفظ اوضح منه فى الدلالة وايضا التعريف مطلقا اما حقيقى ان كان تعريفا لما علم وجوده فى الخارج كتعريف الانسان بواحد من الحدود والرسوم واما اسمى ان كان كاشفا عما يفهم من الاسم من غير أن يعلم وجوده فى الخارج سواء كان موجودا فى نفسه كتعريف شئ من الاعيان قبل العلم بوجوده اولم يكن موجودا فيه مع امكانه كتعريف العنقاء اومع امتناعه كتعريف اجتماع الضدين وسائر الامور الاعتبارية وماهيات الاصناف اعتبارية حاصلة باعتبار العوارض المخصوصة مع الانواع فيكون تعريف الرومى بالانسان الابيض اسميا فالنوع الحقيقى جنس اعتبارى فى الماهية الاعتبارية فلا اشكال بحدودها على حدود الحدود * واعلم ان المعرف مطلقا لابد أن يكون معلوما قبل التعريف بوجه ما ولو باعم الوجوه لاستحالة التوجه نحو المجهول المطلق والتعريف يفيد علما به بوجه آخر مطلوب (فصل) ويشترط فى الكل كونه اجلى من المعرف ومعلوما قبله اذ الكاسب علة يجب تقدمها على المعلول المكتسب فلا يصح التعريف بنفس الماهية المطلوبة كتعريف اللفظ باللفظ ولا بما هو اخفى منها كتعريف النار بما يشبه النفس فى اللطافة ولا بما يساويها فى المعرفة والجهالة كتعريف الروح بما يوجب الحس والحركة ولا بما لا يعلم قبلها سواء علم معها كما

قوله حاصلة
قوله فيكون
قوله فلا اشكال

قوله كتعريف الاب

قوله فى نفس

قوله حتى

قوله مايجب

قوله لان انضمام

فى التعريف بما يدور عليها دورا معيا كتعريف الاب بما يشتمل على الابن اوبالعكس او بعدها كتعريف العلم بعدم الجهل اولا يعلم اصلا كما فى التعريفات التى تدور عليها دورا تقدّميا فى نفس الامر وشرط المتأخرون فى الكل مساواته للمعرّف صدقا فلا يصح بالمباين ولا بالاعم والاخص والحق جواز الاعم فى الحدّ الناقص والاعم والاخص فى الرسم الناقص فيما يحصل به الغرض من التعريف وان الحدّ التام مشروط بالمساواة صدقا ومفهوما حتى يبطل بمجرّد الاحتمال العقلىّ بخلاف ماعداه وشرطوا فيه ايضا تقديم الجنس على الفصل لكنه عند البعض شرط الاولوية لا الصحة ويجب فى الكل الاحتراز عن استعمال المجاز او المشترك من غير قرينة ظاهرة وعن الاكتفاء بالدلالة الالتزامية على مايجب اخذه فى الحدود ولا يمكن تعريف البسائط الا برسوم ناقصة ولا تعدّد الحدّ التام لشئ واحد ولا تعريف الجزئىّ على وجه جزئىّ ولو بقيود كثيرة لان انضمام الكلىّ الى الكلىّ لا يفيد الجزئية وان امكن تعريفه على وجه كلى ينحصر فيه بحسب الخارج كتعريف الله تعالى بواجب الوجود (الباب الثالث فى القضايا واحكامها * فصل) القضية كالتعريف والدليل اما ملفوظة وهى الجملة الخبرية الحاكية عن الواقع وقد سبقت واما معقولة هى معناها المؤلف من المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة التامة الخبرية التى هى وقوع النسبة اولا وقوعها فالقضية قول ملفوظ اومعقول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه اوكاذب فان حكم فيها بوقوع ثبوت شئ لشئ اولا وقوعه سميت حملية والمحكوم عليه موضوعا والمحكوم به محمولا كقولنا زيد قائم اوليس بقائم والا سميت شرطية والمحكوم عليه مقدّما والمحكوم به تاليا والشرطية ان حكم فيها بوقوع اتصال مضمون قضية بمضمون قضية اخرى اولا وقوعه سميت متصلة نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود اوليس كلما كانت طالعة فالليل موجود اوبوقوع انفصال احدهما عن الآخر اولا وقوعه سميت منفصلة نحو اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا اوليس اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا وكل من الحملية والمتصلة والمنفصلة اما موجبة ان حكم فيها

(بوقوع)

بوقوع النسبة واما سالبة ان حكم فيها بلا وقوعها فقد ظهر أن اجزاء
كل قضية موجبة كانت اوسالبة ثلثة المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة
التامة الخبرية التى هى الوقوع فى الموجبات واللا وقوع فى السوالب
واما نفس الثبوت والاتصال والانفصال المسماة بالنسبة بين بين فخارجة
عن الاجزاء خروج البصر عن العمى عند اهل التحقيق من القدماء
ولا تنعقد القضية مالم يتعلق بهذه الاجزاء الثلثة ادراكات اربعة تصوّر
المحكوم عليه بكنهه او بوجه صادق عليه مصحح للحكم عليه وتصوّر
المحكوم به كذلك وتصوّر النسبة التامة الخبرية كذلك ثم الاذعان بها
جازما او غير جازم ثابتا او غير ثابت مطابقا للواقع او غير مطابق وهذا
الاذعان مشروط بهذه التصوّرات الثلثة وهو على اطلاقه يسمى تصديقا
وحكما وبشرط تعلقه بالوقوع يسمى ايجابا وايقاعا وبشرط تعلقه
باللاوقوع يسمى سلبا وانتزاعا وقد يطلق الايجاب والايقاع على الوقوع
والسلب والانتزاع على اللاوقوع كما يطلق الحكم على كل منهما * واللفظ
الدال على الوقوع او اللاوقوع ولو بالالتزام يسمى رابطة وهى فى الحمليات
اما نفس المحمول المرتبط بنفسه كما فى قام زيد اوجزؤه كما فى زيد قائم ابوه
او خارج عنه كما فى زيد هو الجسم وكادوات النفى فى نحو لم يقم زيد وليس
زيد قائما وكذا كان زيد قائما وامثاله ومثل الاخير يسمى رابطة زمانية
وفى الشرطيات ادوات الاتصال والانفصال وسلبهما فالقضية مطلقا
ان اشتملت على الرابطة الخارجية تسمى ثلاثية كما تقدّم والاقتنائية نحو
زيد جسم وامثاله * واعلم ان الموضوع اما ذكرىّ هو مايفهم من لفظ
الموضوع كليا كان اوجزئيا ويسمى عنوان الموضوع ووصفه فى الكلىّ
والافراد المندرجة تحته تسمى ذات الموضوع واما حقيقىّ هو مايقصد
بالحكم عليه اصالة فربما يختلفان فى القضية فيما قصد الحكم على ذات
الموضوع وكان العنوان مرآة للاحظته نحو كل انسان او بعضه حيوان
وربما يتحدان فيما عداه مما كان الموضوع جزئيا حقيقيا اوكليا قصد
الحكم عليه نحو زيد عالم والانسان كلىّ وذات الموضوع ماصدق عليه
العنوان بالفعل ولو فى احد الازمنة عند الشيخ وهو الحق وبالامكان

قوله واما نفس
قوله المسماة
قوله ثم الاذعان
قوله اما نفس
قوله فى زيد قائم
قوله ومثل

قوله صادق

الذاتی عند الفارابی فقولنا کل مرکوب السلطان فرس صادق بالاعتبار الاول دون الثانی لامکان رکوبه علی الحمار وصدق العنوان علی ذاته یسمی عقد الوضع وصدق المحمول علیه باحدی الجهات الآتیة یسمی عقد الحمل ولا یراد بالمحمول الافراد فی القضایا المتعارفة بل فی المنحرفات نحو الانسان کل ناطق (فصل) الحملیة مطلقا موجبة کانت اوسالبة ان کان موضوعها الذکری جزئیا حقیقیا سمیت شخصیة ومخصوصة نحو زید او هذا عالم اولیس بعالم وان کان کلیا فان کان الحکم علی العنوان من غیر أن یقصد سرایته الی ذات الموضوع سمیت طبیعیة وان امکن سرایته فی نفسه نحو الانسان حیوان ناطق اوکلی اولیس بجنس وان کان الحکم علیه مع قصد السرایة الی ماتحته من الافراد الشخصیة او النوعیة فان لم یبین فیها کمیة الافراد کلا اوبعضا سمیت مهملة نحو الانسان فی خسر اولیس فی خسر والا سمیت محصورة ومسورة والدال علی الکمیة سورا اما کلیة ان حکم فیها علی کل فرد واما جزئیة ان حکم فیهـا علی بعض الافراد فالمحصورات اربع اشرفها الموجبـة الکلیة وسورهـا نحو کل ولا تصدق الا فیما کان المحمول مسـاویا للموضوع الذکری اواعم منه مطلقا نحو کل انسـان ناطق او حیوان ثم السالبة الکلیة وسورها نحو لا شیٔ ولا تصدق الا فیما کانا متباینین کلیا نحو لا شیٔ من الانسـان بفرس ثم الموجبة الجزئیة وسورها نحو بعض وتصدق فیما عدا المتباینین کلیا نحو بعض الحیوان انسان ثم السالبة الجزئیة وسورها نحو بعض لیس ولیس کل وتصدق فیما لم یکن المحمول مساویا للموضوع اواعم منه مطلقا نحو بعض الحیوان لیس بانسان فکل من الکلیتین اخص مطلقا بحسب التحقق من الجزئیة الموافقة لها فی الکیف اعنی الایجـاب والسلب ومباینة للجزئیة المخالفة لها فیه وبین الکلیتین مباینة کلیة وبین الجزئیتین عموم من وجه والمهملة فی قوة الجزئیة والشخصیة فی حکم الکلیة ولا استعمال للطبیعیات فی العلوم الحکمیة الباحثة عن احوال اعیان الموجودات (فائدتان) احدیهما ان لام التعریف فی نحو قولك الانسان کذا ان حملت علی العهد الخـارجی الشخصی کانت قضیة شخصیـة

قوله ولا یراد

قوله من الافراد

قوله ولیس

قوله والمهملة

قوله الباحثة

قوله علی العهد

وان حملت على الجنس من حيث هو هو كانت طبيعية اومن حيث تحققه فى ضمن الافراد مطلقا كانت مهملة اوفى ضمن كل فرد كماهو الاستغراق كانت كلية او فى ضمن البعض الغير المعين كما هو العهد الذهنى كانت جزئية فهى على الاخيرين سور وثانيتهما ان كلمة كل قد تستعمل افراديا يراد به كل فرد من الافراد الممكنة المحققة فى الخارجيات اوالمقدرة فى الحقيقيات اومن الافراد الذهنية فى الذهنيات كما اذا اضيفت الى النكرة فحينئذ تكون سورا كما سبق وقد تستعمل مجموعيا يرادبه مجموع الاجزاء كما اذا اضيفت الى المعرفة نحو كل الرمان اكلته فحينئذ لا تكون سورا بل عنوان الموضوع كما فى قولك مجموع افراد الانسان فان اريد المجموع المشخص كانت شخصية او كل مجموع اوبعضه كانت كلية او جزئية على حسب الارادة (فصل) الحملية مطلقا ان حكم فيها بوقوع الثبوت الخارجى اولا وقوعه للموضوع باعتبار امكانه ووجوده فى الخارج تحقيقا ولوفى احد الازمنة سميت خارجية كمافى كل نار حارة او تقديرا سميت حقيقية كمافى هذا المثال وكما فى كل عنقاء طائر بمعنى كل مالو وجد من الافراد الممكنة كان نارا اوعنقاء بالفعل هو على تقدير وجوده فى الخارج يكون حارا اوطائرا فى الخارج وان حكم فيها بوقوع الثبوت الذهنى اولا وقوعه لما اعتبر وجوده فى الذهن تحقيقا ولو فى احد الازمنة اوتقديرا سميت ذهنية سواء كان موضوعها ممكنا يوجد فى الاذهان بلافرض كقولنا زيد ممكن واربعة من الممكنات زوج وتسمى ذهنية حقيقية اوممتنعا يحتاج وجوده فى الذهن الى الفرض كالحكم على المحالات نحو زوجية الخمسة متصورة واجتماع النقيضين محال وتسمى ذهنية فرضية فقولك اجتماع النقيضين بصير مثلا ان كان بمعنى ان الاجتماع الموجود المحقق فى الخارج بصير فى الخارج كان موجبة خارجية كاذبة واذا سلبته بذلك المعنى كان سالبة خارجية صادقة لاستحالة كذب النقيضين معا وان كان بمعنى ان الاجتماع الممكن فى ذاته هو على تقدير وجوده فى الخارج يكون بصيرا فى الخارج كان موجبة حقيقية كاذبة واذا

قوله اومن حيث

قوله باعتبار

قوله سواءكان

قوله واذا سلبته

سلبته بذلك المعنى كان سالبة حقيقية صادقة وان كان بمعنى ان الاجتماع
الموجود فى الذهن تحقيقا اوفرضا بصير فى الذهن كان موجبة ذهنية
كاذبة واذا سلبته بذلك المعنى كان سالبة ذهنية صادقة فالوجود المعتبر
فى موجبة كل نوع منها معتبر فى سالبته ايضا ولذا وقع التناقض بينهما
والوجود المعتبر مع موضوع الخارجية هو الوجود الخارجىّ المحقق ولو
فى احد الازمنة ومع موضوع الحقيقية هو الوجود الخارجىّ المقدّر الاعم
من المحقق ومن المفروض الغير المحقق ابدا ومع موضوع الذهنية هو
الوجود الذهنىّ المحقق ولو فى احد الازمنة او المفروض الغير المحقق
فيه ابدا والمراد من الفرد المفروض مافرض وجوده حال كونه فردا
للعنوان فيدخل الحمار فى مركوب السلطان فى الحقيقية والذهنية لا
فى الخارجية اذالفعل الذى اعتبره الشيخ فى عقد الوضع فعل محقق
فى الواقع فى الخارجية واعم منه ومن الفعل الفرضىّ فى الحقيقية
والذهنية فالموجبات الكليات من الخارجية والحقيقية والذهنية كل
منها اعم من وجه من الاخريين لصدق الكل فيما كان الموضوع
موجودا فى الخارج والذهن والمحمول ثابتاله فى الوجودين نحوكل
انسان حيوان وكل اربعة زوج وصدق الخارجية بدونهما فيما انحصر
العنوان والحكم فى الخارج فى بعض افراده الممكنة نحوكل مركوب
السلطان فرس اذا انحصرا فى الفرس وصدق الحقيقية بدونهما فيما
كان الموضوع مقدّرا محضا والمحمول من عوارض الوجود الخارجىّ
نحوكل عنقاء يطير وصدق الذهنية بدونهما فيما كان المحمول من
المعقولات الثانية نحوكل انسان ممكن وكذا بين نقائضها اعنى السوالب
الجزئية الخارجية والحقيقية والذهنية لصدق الكل فى سلب بعض
الانواع عن بعض وسلب العوارض عن غير موضوعاتها نحو بعض
الفرس ليس بانسان اوضاحك لا فى الخارج ولافى ذهن من الاذهان
وصدق الخارجية بدون الحقيقية فى سلب عوارض الوجود الخارجىّ
عن الموضوع المعدوم فى الخارج نحوبعض العنقاء ليس بصيرا فى الخارج
وبدون الذهنية فى سلب عوارض الوجود الذهنىّ عن موضوعاتها

قوله فالوجود
قوله ولذا وقع
قوله فعل محقق
قوله نحوكل
قوله وسلب العوارض

نحو بعض العنقاء ليس بممكن فی الخارج وصدق الحقيقية بدون الخارجية فی مثل بعض المركوب ليس بفرس وبدون الذهنيــة فی مثل بعض العنقاء ليس بممكن فی الخارج وصدق الذهنية بدونهما فی سلب عوارض الوجود الخارجیّ عن موضوعاتها نحو ليس بعض النار بحارّة فی الذهن واما الموجبات الجزئيات فالخارجية اخص مطلقا من الحقيقية وهو ظاهر ونقيضاها بالعكس لماسبق وكل من الخارجية والحقيقية اعم من وجه من الذهنية لصدق الكل فی نحو بعض الانسان حيوان وصدقهما بدون الذهنية فی نحو بعض النار حارّة وبالعكس فی نحو بعض الانسان ممكن وكذا بين نقيضيهما اعنی السالبتين الكليتين الخارجية والحقيقية وبين نقيضها اعنی السالبة الكلية الذهنية ويظهر ذلك بالامثلة السابقة فی بيان العموم من وجه بين السوالب الجزئية لصدقها سوالب كليات ايضا غير مثال المركوب (فصل فی العدول والتحصيل) الحملية مطلقا ان كان طرفاها وجوديين لفظا ومعنی تسمی محصلة نحو الانسان حيوان اوليس بفرس والافمعدولة الموضوع اوالمحمول اوالطرفين نحو اللاحیّ جماد والعقرب لاعالم اواعمی وقد تخص المحصلة بالموجبــة منها وتسمی السالبة بســيطة والفرق بين الموجبة المعدولة المحمول وبين السالبة البسيطة لفظیّ ومعنویّ اما اللفظیّ فبان الغالب فی العدول مثل لا وغير وفی الســلب مثل ليس وبتقديم رابطة الايجاب علی اداة الســلب فی المعدولة نحو زيد هو ليس بقائم وتأخيرها فی البســيطة نحو زيد ليس هو بقائم وبهذا يفرق بين موجبة الشرطيات وسالبتهــا واما المعنویّ فبان المعدولة حاكمة بوقوع ثبوت المحمول العدمیّ وهو ربط السلب والبسيطة حاكمة بلاوقوع المحمول الوجودیّ وهو سلب الربط وايضا السالبة البسيطة من كل نوع من الخارجية والحقيقية والذهنية اعم مطلقا من موجبة المعدولة المحمول لان صدق موجبة كل نوع يتوقف علی تحقق الوجود المعتبر مع موضوعه فی الواقع بخلاف سالبته فيصدق السالبة البسيطة من الخارجية مع موجبتها المعدولة المحمول فيما وجد الموضوع فی الخارج تحقيقا وانفك عنه المحمول فيه نحو كل انسان ليس بفرس

قوله وهو ظاهر
قوله ونقيضاها
قوله وكذا بين
قوله ويظهر
قوله وبتقديم
قوله يتوقف

او لا فرس وبدونها فيما عداه سواء امكن الموضوع ولم يوجد فى الخارج تحقيقا نحو لا شئ من العنقاء بجسم فى الخارج او لم يمكن نحو ليس شريك البارى تعالى بصيرا فى الخارج ومن الحقيقية مع موجبتها المعدولة فيما امكن الموضوع وانفك عنه المحمول على تقدير وجوده فى الخارج نحو العنقاء او الفرس ليس بكاتب او لا كاتب فى الخارج وبدونها فيما لم يمكن كما فى سلب العوارض الخارجية عن المحالات نحو لا شئ من الشريك ببصير فى الخارج ومن الذهنية الحقيقية مع موجبتها المعدولة فيما وجد الموضوع بذاته فى الذهن تحقيقا او تقديرا وانفك عنه المحمول فيه نحو الاربعة ليست بفرد او لا فرد فى الذهن وبدونها فيما لم يوجد فى الذهن بذاته بل بواسطة الفرض نحو لا شئ من المحالات ببصير فى الذهن او بموجود فى نفسه ومن الذهنية الفرضية مع موجبتها المعدولة فيما وجد الموضوع فى الذهن بواسطة الفرض وانفك عنه المحمول فيه كما فى هذا المثال وبدونها فيما لم يوجد فى الذهن اصلا نحو لا شئ من المعدوم المطلق بمعلوم ولذا قالوا السالبة البسيطة والمعدولة المحمول متلازمتان فيما وجد الموضوع وكذا السالبة المعدولة المحمول اعم مطلقا من الموجبة المحصلة ومتلازمة معها فيما وجد الموضوع نحو ليس الانسان لا ناطقا والانسان ناطق (تنبيه) قد يحكم بثبوت حكم السالبة لموضوعها كان يقال اجتماع النقيضين هو ليس بصيرا بمعنى انه متصف بعدم البصر وسماها المتأخرون موجبة سالبة المحمول وحكموا بانها مساوية للسالبة البسيطة واعم من الموجبة المعدولة المحمولة حيث تصدق عند عدم الموضوع ايضا دون المعدولة المحمول لكنها فى التحقيق موجبة معدولة المحمولة من الذهنية فيقتضى صدقها وجود الموضوع فى الذهن حال اعتبار الحكم ان آنا فآن وان ساعة فساعة وان دائما فدائم وهكذا بخلاف السالبة الذهنية وان توقف انعقاد الكل على وجود الموضوع فى الذهن حال الحكم (فصل) الحملية مطلقا لا بد لنسبتها الايجابية او السلبية من كيفية الضرورة واللاضرورة والدوام واللادوام والفعل والامكان فى نفس الامر وتلك الكيفية تسمى مادة القضية فان لم يبين فى الحملية

قوله فيما وجد

قوله لاشئ

قوله لكنها

قوله انعقاد

(كيفية)

كيفية النسبة تسمى مطابقة كالامثلة السابقة والا فموجهة ومابه البيان
من اللفظ الدال على الكيفية اوحكم العقل بها مطابقين للمادة اوغير
مطابقين جهة وكذب الموجهة كما يكون بعدم مطابقة النسبة للواقع
يكون بعدم مطابقة الجهة للمادة فالموجهة ان حكم فيها بضرورة النسبة
التامة الخبرية مادام ذات الموضوع موجودا او معدوما فى الخارج
تحقيقا فى الخارجية او تقديرا فى الحقيقية اوفى الذهن فى الذهنية تسمى
ضرورية مطلقة نحو كل انسان حيوان اوليس بفرس بالضرورة مادام
موجودا ولا شئ من المحالات ببصير فى الخارج بالضرورة مادام معدوما
فيه او بضرورتها مادام وصف الموضوع فمشروطة عامة اما بمعنى
ان النسبة ضرورية بشرط الوصف ووقته وان لم يكن نفس ذلك الوصف
ضروريا للذات فى وقته نحو كل كاتب متحرك الاصابع اوليس بساكنها
بالضرورة مادام كاتبا اى بشرط الكتابة فى ذلك الوقت او بمعنى انها
ضرورية فى وقت الوصف وان لم يكن للوصف مدخل فى الضرورة
نحو كل كاتب حيوان بالضرورة مادام كاتبا فبين المعنيين عموم من وجه
اذ يتفارقان فى هذين المثالين ويصدقان معا فيما كان العنوان الذى له
مدخل فى الضرورة ضروريا للذات فى وقته نحو كل انسان حيوان وكل
منخسف مظلم او بضرورتها فى وقت معين عينه الحاكم من بين اوقات
الموضوع فوقتية مطلقة اوفى وقت مالم يعينه وان كان متعينا فى نفسه
فمنتشرة مطلقة نحو كل قمر منخسف اوليس بمضئ بالضرورة وقت
الحيلولة اوفى وقت ما من اوقاته او بدوامها مادام الذات فدائمة مطلقة
كمثال الضرورية او مادام الوصف فعرفية عامة كمثال المشروطة
او بفعليتها بمعنى خروجها الى الفعل ازلا وابدا اوفى احد الازمنة ولو مرة
فمطلقة عامة نحو كل حيوان متنفس بالفعل او بامكانها بمعنى سلب الضرورة
الذاتية عن جانبها المخالف لها فممكنة عامة نحو كل انسان كاتب بالامكان
العام وهذه الثمانية هى البسائط المشهورة واعم الجهات الامكان العام
ثم الاطلاق العام ثم الدوام واخصها الضرورة لكن الضرورة الوصفية
بكل من المعنيين اعم من وجه من الدوام الذاتى وان كان اخص مطلقا

قوله مادام

قوله بشرط الوصف

قوله فيما كان

قوله كل منخسف

قوله و بدوامها

قوله ازلا وابدا

قوله كل انسان

من الدوام الوصفي وكل من الضرورتين الوقتيين اعم من وجه من الدوامين واما النسبة بين الضرورتين والدوامين فالضرورة بشرط الوصف اعم من وجه من سائر الضرورات ومافى جميع اوقات الذات من الضرورة والدوام اخص مطلقا مما فى بعضها كما ان ما فى وقت مخصوص اخص مطلقا مما فى مطلق الوقت وقد تقيد باللادوام الذاتي المشروطة والعرفية العامتان فتسميان مشروطة خاصة وعرفية خاصة نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة اودائما مادام كاتبا لا دائما بحسب الذات والوقتيتان المطلقتان والمطلقة العامة فتسمى وقتية ومنتشرة ووجودية لادائمة نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة او فى وقت ما او بالفعل لادائما وقد تقيد المطلقة العامة والممكنة العامة باللاضرورة الذاتية فى الجانب الموافق فتسميان وجودية لاضرورية وممكنة خاصة نحو كل حيوان متنفس بالفعل او بالامكان العام لابالضرورة الذاتية وكثيرا مايكتفى فى الممكنة الخاصة بعبارة اخرى بان يقال كل حيوان متنفس بالامكان الخاص لان المكان الخاص هو سلب الضرورة الذاتية عن طرفى النسبة معا وهذه السبع مركبات من حكمين بسيطين متوافقين فى الموضوع الحقيقي والمحمول والكمية من الكلية والجزئية متخالفين فى الكيفية من الايجاب والسلب لان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة الى ممكنة عامة موافقتين للبسيطة المقيدة بهما فى الموضوع والمحمول والكمية ومخالفتين لها فى الكيفية * واعلم ان ههنا موجهات اخر ربما يحتاج اليها فى ابواب التناقض والعكس والاختلاطات فان الحملية ان حكم فيها بفعلية النسبة فى وقت معين فتسمى مطلقة وقتية او فى وقت ما فمطلقة منتشرة او فى بعض اوقات وصف الموضوع فحينية مطلقة وان حكم فيها بسلب الضرورة الوصفية عن الجانب المخالف فتسمى حينية ممكنة او بسلب الضرورة فى وقت معين عنه فممكنة وقتية او فى وقت ما فممكنة دائمة وهذه الست بسائط غير مشهورة وقد تقيد الحينية المطلقة باللادوام الذاتي فتسمى حينية لادائمة وهذه مركبة غير مشهورة ويمكن مركبات اخر اذ يمكن تقييد ماعدا الضرورية

قوله فى الموضوع

(باللاضرورة)

قوله وماعدا
قوله اوالمنتشرة
قوله نحو
قوله بشرط

باللاضرورة الذاتية وماعدا الدائمتين باللادوام الذاتي كما امكن تقييد
ماعدا المشروطة العامة باللاضرورة الوصفية وماعدا العامتين باللادوام
الوصفي وماعدا الوقتية اوالمنتشرة المطلقة باللاضرورة الوقتية المعينة
اوغير المعينة وان لم يعتبروا جميعها (تنبيه) الضرورة تطلق عندهم
على الضرورة الناشئة عن ذات الموضوع وهي الوجوب الذاتي الذي
هو أن يكون ذات الموضوع وماهيته آبية عن انفكاك النسبة بحيث لو فرض
الانفكاك انقلبت الى ماهية اخرى فسلب الفردية واجب لذات الاربعة
والا انقلبت الى ماهية واحد من الافراد دون ثبوت الزوجية لها اذ لو فرض
انفكاك الزوجية لم يلزم الانقلاب بل غاية مالزم ان لاتكون موجودة في شيء
من الخارج والذهن ولا امتناع فيه اذ ليس الوجود في احدها مقتضى
ماهيتها فالوجوب بهذا المعنى انما يتحقق في الايجاب المتوقف على وجود
الموضوع حيث يكون الموضوع واجب الوجود نحو الله تعالى عالم اوحي
بالضرورة بخلاف السلب الغير المتوقف عليه ولذا كان ضرورة سلب
الفرسية عن الانسان مثلا وجوبا ذاتيا اذ لايكون فرسا بالضرورة سواء
وجد في الخارج اوفي الذهن اولم يوجد في شيء منهما ولم يكن ضرورة
ثبوت ذاتياته وسائر لوازمه وجوبا ذاتيا وتطلق على الضرورة بشرط
المحمول الواقع نحو زيد قائم بالضرورة بشرط كونه قائما بالفعل اوليس
بقاعد بالضرورة بشرط ان لايكون قاعدا بالفعل اذ الممكن بعد تحققه
بعلته الموجبة في وقت لايمكن ان لايقع في ذلك الوقت وان كان فعلا
اختياريا لايجب ايقاعه على الفاعل في ذلك الوقت فهو بشرط ايقاعه
ضروري في ذلك الوقت لابدونه فالضرورة بشرط المحمول مساوية
للفعل فلهم ضرورات ست الضرورة الناشئة عن ذات الموضوع والضرورة
الذاتية اعني الضرورة في جميع اوقات الذات والضرورة الوصفية
والضرورة الوقتية المعينة والضرورة الوقتية الغير المعينة والضرورة
بشرط المحمول ومطلق الوجوب كمطلق الضرورة شامل للكل
والوجوب الذاتي مختص بالاولى والوجوب بالغير بماعداها فان سلب
عن الطرف المخالف الضرورة بمعنى الوجوب الذاتي فالامكان ذاتي

او مطلق الضرورة فالامكان وقوعى ويسمى امكانا بحسب نفس الامر او الضرورة الذاتية فالامكان عامى او الضرورة الوصفية فالامكان حينى او الضرورة الوقتية المعينة فالامكان وقتى او الضرورة فى وقت ما فالامكان دوامى وكل منها اما امكان عام كما سبق واما خاص ان سلب الضرورة المأخوذة فى مفهومه عن الطرفين ويسمى الخاص من العامى امكانا خاصيا ومن الوقوعى امكانا استقباليا اذ لا يمكن سلب مطلق الضرورة الشاملة للضرورة بشرط المحمول عن الطرفين الا بالنسبة الى زمان الاستقبال كقيام زيد وعدم قيامه غدا وهو الامكان الصرف الخالى عن جميع الضرورات بخلاف البواقى فان احد طرفيها قد يشتمل على ضرورة ما واقلها الضرورة بشرط المحمول وقد يطلق الامكان على سلب الضرورة الذاتية والوصفية والوقتية عن الطرفين وان وجدت الضرورة بشرط المحمول فى احدهما ويسمى امكانا خاصا (فصل) الشرطية ان حكم فيها بوجوب اتصال التالى للمقدم او انفصاله عنه لعلاقة معلومة توجبه كعلية المقدم للتالى فى المتصلة او لنقيضه فى المنفصلة او معلوليته لاحدهما او معلوليتهما لعلة واحدة او بسلب ذلك الوجوب سميت المتصلة لزومية نحو كلما كانت الشمس طالعة يلزم او يكون النهار موجودا او لا يلزم ان يكون الليل موجودا والمنفصلة عنادية نحو لا محالة اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا او ليس اما ان يكون زوجا او منقسما بمتساويين وان حكم فيها باتفاق الاتصال او الانفصال من غير علاقة مشعور بها او بسلب ذلك الاتفاق سميتا اتفاقيتين نحو كلما كان الانسان ناطقا فالفرس صاهل واما ان يكون الانسان موجودا واما ان يكون العنقاء موجودا فالمتصلة الاتفاقية بهذا المعنى ما يحكم فيه باتفاق التالى للمقدم فى الصدق المحقق بالفعل او بسلب ذلك الاتفاق ويسمى اتفاقية خاصة وقد يطلق على المعنى الاعم وهو ما يحكم فيه باتفاق صدق التالى تحقيقا لصدق المقدم فرضا وان لم تصدق فى نفسه او سلب ذلك الاتفاق وتسمى اتفاقية عامة كما فى قولنا كلما كان الفرس كاتبا فالانسان ناطق ثم المنفصلة مطلقا ان كانت حاكمة

قوله وهو

قوله واقلها

قوله كعلية

قوله باتفاق

قوله فى الصدق

قوله والكل

قوله كل من

قوله العدد اما

بالانفصال فى الصدق والكذب معا او بسلب ذلك الانفصال سميت منفصلة حقيقية كما سبق اوفى الصدق فقط او بسلبه سميت مانعة الجمع نحو اما ان يكون هذا الشئ حجرا اوشجرا اوفى الكذب فقط او بسلبه سميت مانعة الخلو نحو اما ان يكون هذا الشئ لاحجرا او لاشجرا وقد يطلق الاخيرتان على المعنى الاعم الشامل للمنفصلة الحقيقية بحذف قيد فقط عنها ويجرى جميع الاقسام الثلثة فى الحملية المرددة المحمول بل فى مطلق الترديد اذا الترديد كما يكون بين القضايا كما فى المنفصلات يكون بين المفردات المحمولة على شئ كما فى الحمليات المرددة المحمول وفى التقسيمات وغير المحمولة كما فى سائر القيود والكل لا يخلو عن احدها فى الاغلب وقد يكون كل من هذه المنفصلات ذات اجزاء ثلثة فصاعدا نحو العدد اما زائد او ناقص او مساو بخلاف المتصلات ثم الحكم فى الشرطية مطلقا ان كان على جميع الازمان والاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم وان كانت ممتنعة فى نفسها فكلية اما موجبة وسورها فى المتصلات نحو كلما ومهما ومتى وفى المنفصلات نحو دائما والبتة واما سالبة وسورها فيهما نحو ليس البتة ودائما ليس او على بعضها المطلق فجزئية اما موجبة وسورها فيهما نحو قد يكون واما سالبة وسورها فيهما نحو قد لا يكون او على بعضها المعين فشخصية نحو اذا حلت الشمس بنقطة الحمل فى السنة الآتية كان كذا والا فمهملة كالمصدرة بلفظ ان واذا ولو بدون تعيين الوضع لانها للاهمال هناك فيجرى فيها المحصورات الاربع وما فى حكمها ايضا لكن فيها باعتبار ازمان المحكوم عليه واوضاعه وفى الحمليات باعتبار افراده وانما تصدق الموجبة الكلية من المتصلة فيما كان التالى مساويا للمقدم اواعم منه مطلقا ومن مانعة الجمع فيما كان بينهما تباين كلى ومن مانعة الخلو فيما كان بين نقيضيهما تباين كلى والسالبة الجزئية من كل نوع منها تصدق فى مادة لم تصدق فيها موجبة الكلية وانما تصدق السالبة الكلية من المتصلة فيما كان بينهما تباين كلى ومن مانعة الجمع فيما كان بينهما مساواة ومن مانعة الخلو فيما كان بين نقيضيهما مساواة والموجبة الجزئية من كل نوع منها تصدق فى المواد

التى كذب فيها سالبة الكلية وطرفا الشرطية فى الاصل قضيتان اما حمليتان كالامثلة المتقدمة او متصلتان نحو كلما ثبت انه كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود يلزم انه كلما لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة او منفصلتان نحو كلما ثبت انه دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا اوفردا يلزم انه دائما اما ان يكون منقسما بمتساويين اولا يكون او مختلفان فهذه ستة اقسام الاان ادوات الاتصال والانفصال اخرجتهما عن حد القضية بالفعل وهما ايضا اما صادقتان نحو كلما كان زيد انسانا كان حيوانا اوكاذبتان نحو كلما كان زيد فرسا كان صاهلا او مختلفتان بان يكون المقدم كاذبا والتالى صادقا نحو كلما كان زيد فرسا كان حيوانا اوبالعكس كعكس الاخير مستويا لكن الموجبة الكلية من المتصلة اللزومية لاتصدق فى الرابع بل مختصة بالثلثة الاول كما ان مطلق الاتفاقية الموجبة الكلية اوالجزئية منها مختصة بالصادقتين او بتال صادق ومطلق الموجبة كلية كانت او جزئية عنادية كانت او اتفاقية من المنفصلة الحقيقية مختصة بالمختلفتين ومن مانعة الجمع مختصة بغير الصادقتين ومن مانعة الخلو بغير الكاذبتين وايضا طرفاها كطرفى المحصلة والمعدولة اما موجبتان كما سبق او سالبتان نحو كلما لم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا او مختلفتان نحو كلما كانت طالعة لم يكن الليل موجودا ولاعبرة فى ايجاب الشرطية وسلبها بايجاب الاطراف وسلبها ايضا بل بوقوع الاتصال والانفصال ولا وقوعهما فالحكم بلزوم السلب ايجاب و بسلب اللزوم سلب وقد اشير الى الفرق اللفظى بتقديم اداة السلب على اداة الشرط فى السالبة نحو ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود (تنبيه) كل حكمين لايلزم من فرض اجتماعهما فى الواقع محال فبينهما لزوم جزئى على بعض الاوضاع الممكنة هو وضع وجوده مع الآخر وان لم يجتمعا فى الواقع اصلا كوجود الانسان ووجود العنقاء فلا يصدق هناك السالبة الكلية من اللزومية وان صدقت من الاتفاقية وكل حكمين لايلزم من فرض انفكاك احدهما عن الآخر محال فليس بينهما لزوم كلى وان لم ينفك احدهما عن الآخر ابدا كناطقية الانسان

قوله لكن
قوله لا تصدق
قوله مختصة
قوله بغير
قوله بتقديم
قوله هو وضع
قوله فلا يصدق

و ناهقية الحمار لجواز الانفكاك على بعض الاوضاع الممكنة هو وضع
وجوده بدون الآخر فلا تصدق هناك الموجبة الكلية من اللزومية
وان صدقت من الاتفاقية وكذا الكلام فى العنادية الكلية والجزئية وما
قال الكاتبى من ان بين كل شيئين حتى النقيضين لزوما جزئيا ببرهان
من الشكل الثالث بان يقال كلما تحقق النقيضان تحقق احدهما وكلما تحقق
النقيضان تحقق الآخر فقديكون اذا تحقق احدالنقيضين تحقق النقيض
الآخر فسفسطة لان الاصغر والاكبر ان قيدا بقيد وحده فسدت
المقدمتان وان قيدا بقيد مع الآخر اوفى ضمن المجموع صحتا وصحت
النتيجة لكن اللازم حينئذ قديكون اذا تحقق احدالنقيضين مع الآخر
تحقق الآخرمعه وهو غير المطلوب وكذا اذا لم يقيدا بقيد لان المقدمتين
حينئذ انما تصدقان اذا انصرف المطلق الى القيدالثانى فهما مقيدان به معنى
والا لبطل انعكاس الموجبة الكلية اللزومية الى الموجبة الجزئية اللزومية
وسيتضح (فصل فى التناقض) وهو اختلاف القضيتين بالايجاب
والسلب بحيث يقتضى لذاته امتناع صدقهما معا وكذبهما معا ويشترط
التناقض فى الكل باتحاد القضيتين فى المحكوم عليه الذكرى والمحكوم به
وقيودهما الملحوظة باسرها واختلافهما فى الكيف والجهة وفى
المحصورات معهما باختلافهما فى كمية المحكوم عليه لكذب الكليتين
وصدق الجزئيتين معا فيما كان الموضوع او المقدم اعم نحو كل حيوان
انسان ولا شئ من الحيوان بانسان وبعض الحيوان انسان وبعضه ليس
بانسان ونحو كلما كانت الارض مضيئة فالشمس طالعة ودائما ليس اذا
كانت مضيئة فالشمس طالعة وقديكون اذا كانت مضيئة كانت طالعة وقد
لا يكون فالمناقض للموجبة المخصوصة هو السالبة المخصوصة وبالعكس
وللموجبة الكلية هو السالبة الجزئية وللسالبة الكلية هو الموجبة الجزئية واما
بحسب الجهة فالمناقض للضرورية هو الممكنة العامة المخالف لها فى الكيف
وللدائمة هو المطلقة العامة وللمشروطة العامة هو الحينية الممكنة وللعرفية
العامة هو الحينية المطلقة وللوقتية المطلقة هو الممكنة الوقتية وللمنتشرة
المطلقة هو الممكنة الدائمة * واما نقائض المركبات فهو المفهوم

قوله وكذا الكلام

قوله كلما تحقق

قوله فسفسطة

قوله وهو غير

قوله هو السالبة الجزئية

قوله هو الممكنة العامة

المردّد بين نقيضى جزئيها فنقيض قولك كل كاتب متحرّك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لا دائما قولك اما بعض الكاتب ليس بمتحرّك الاصابع بالامكان الحينىّ واما بعض الكاتب متحرّك الاصابع بالدوام الذاتىّ ويسهل ذلك بعد تحقيق نقائض البسائط على ماسبق لكن الترديد فى نقائض المركبات الجزئية بالنسبة الى كل فرد فرد بمعنى ان كل فرد لايخلو عن حكمى نقيضيهما على ان يكون حملية كلية مردّدة المحمول لا بالنسبة الى نفس النقيضين القضيتين الكليتين على ان يكون منفصلة مانعة الخلو كما فى نقائض المركبات الكلية لان تلك المنفصلة كاذبة مع الجزئية المركبة فيما كان المحمول ثابتا لبعض الافراد دائما مسلوبا عن البعض الآخر دائما كما فى بعض الجسم حيوان بالفعل لا دائما وهو كاذب مع كذب قولنا اما لاشئ من الجسم بحيوان دائما واما كل جسم حيوان دائما بخلاف تلك الحملية المردّدة المحمول اذ كل جسم لايخلو عن دوام الحيوانية اودوام اللا حيوانية فهى صادقة مع كذب الاصل ونقيض كل نوع من الخارجية والحقيقية والذهنية موافق له فى ذلك النوع ومخالف له فى الكيف والكم كما ان نقيض الشرطية موافق لها فى الجنس من الاتصال والانفصال وفى النوع من اللزوم والعناد والاتفاق ومخالف له فى الكيف والكم جميع ذلك بناء على ان نقيض كل شئ فى الحقيقة رفعه وان اطلقوه مجازا على مايساوى النقيض الحقيقىّ ولذا جعلوا الاطلاق العام نقيضا للدوام الذاتىّ مع ان نقيضه الحقيقىّ رفع الدوام وقد يطلق التناقض على اختلاف المفهومين المفردين عدولا وتحصيلا بحيث لايصدقان معا على شئ واحد ولا يرتفعان معا عن موجود فى طرف الثبوت وان جاز ارتفاعهما عن المعدوم فيه كالانسان واللانسان فيسمى كل منهما نقيضا للآخر كما سبق فى باب الكليات واما النقيضان بالمعنى الاوّل فلا يجتمعان ولا يرتفعان لا عن موضوع موجود ولا عن موضوع معدوم (فصل فى العكس المستوى) وهو تبديل احد جزئى القضية بالآخر مع بقاء كيف الاصل وصدقه فى جميع الموادّ وقد يطلق على اخص القضايا اللازمة للاصل الحاصلة

قوله كما فى
قوله وهو كاذب
قوله بخلاف
قوله وقد يطلق

بالتبديل ولا اعتبار لعكس المنفصلات لعدم امتياز احد جزئيها عن الآخر بالطبع ولافائدة فى عكس الاتفاقيات فالمعتبر المفيد ليس الا عكس الحمليات والمتصلات اللزومية فالموجبة كلية كانت اوجزئية لا تنعكس الى موجبة كلية لصدق الاصل بدونها فيما كان المحمول اوالتالى اعم نحو كل انسان حيوان وكلما كانت الشمس طالعة فالمسجد مضىء ولا يصدق عكسهما الكلى بل الى موجبة جزئية فقط فمن الدائمتين والعامتين تنعكسان الى حينية مطلقة فاذا قلت كل انسان او بعضه حيوان باحدى الجهات الاربع من الضرورة والدوام مادام الذات اومادام الوصف ينعكس الكل الى قولنا بعض الحيوان انسان بالفعل حين هوحيوان ومن الخاصتين الى حينية لادائمة ومن الوقتيتين والوجوديتين والمطلقة العامة الى مطلقة عامة ولا عكس للممكنتين على مذهب الشيخ فى عقدالوضع والسالبة الكلية تنعكس الى نفسها فمن الدائمتين الى دائمة كلية ومن العامتين الى عرفية عامة كلية ومن الخاصتين الى عرفية عامة كلية مقيدة باللادوام الذاتى فى البعض وهذه هى القضايا الست المنعكسة السوالب ولاعكس للبواقى التسع والسالبة الجزئية لا عكس لها الافى الخاصتين تنعكس فيهما الى العرفية الخاصة الموافقة لهما فى الكيف والكم وانعكاس القضايا الى عكوسها عكسا مستويا اوعكس نقيض ثابت بالخلف وهوأن يضم نقيض العكس الى الاصل لينتظم قياس منتج لمنافى الاصل وعدم انعكاسها رأسا او الى ماهو اخص من عكوسها ثابت بالتخلف فى بعض المواد * فان قلت فلاعكس للموجبة المتصلة ايضا لصدق الاصل بدون العكس فى قولنا كلما تحقق النقيضان تحقق احدهما نعم على تقدير كون تحقق احدهما مع الآخر يصدق عكسه الجزئى لكن ذلك التقدير من الاوضاع الممتنعة الاجتماع مع ذلك المقدم الممكن * قلت لما كان تالى الاصل مقيدا بقيدمع الآخر اوفى ضمن المجموع كما عرفت كان ذلك التقدير من اجزاء المقدم المحال لامن الاوضاع الممتنعة الاجتماع مع المقدم الممكن فلا اشكال (فائدة) لما كان مطلق العكس مستويا كان اوعكس نقيض

قوله على مذهب

قوله كان ذلك

لازما للاصل فتى انعكس الاعم من بين هذه القضايا انعكس الاخص
منها ايضا ومهما لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم (فصل)
فى عكس النقيض هو عند القدماء جعل نقيض المحكوم به محكوما عليه
ونقيض المحكوم عليه محكومابه مع بقاء الصدق والكيف وحكم
الموجبات من الحمليات والشرطيات ههنا حكم السوالب فى العكس
المستوى وبالعكس فالموجبة الكلية تنعكس الى نفسها فقولك كل انسان
حيوان ينعكس الى قولنا كل لاحيوان هو لاانسان ولاعكس للموجبة
الجزئية الا فى الخاصتين تنعكس فيهما الى عرفية عامة جزئية والسالبة
كلية كانت اوجزئية تنعكس الى سالبة جزئية على التفصيل المذكور
وعند المتأخرين هوجعل نقيض المحكوم به محكوما عليه وعين المحكوم
عليه محكوما به مع بقاء الصدق دون الكيف حتى تكون عكس قولك
كل انسان حيوان قولك لاشئ من اللاحيوان بانسان وحكم الموجبات
ههنا ايضا حكم السوالب فى العكس المستوى لكن بدون العكس
فالموجبات منعكسة الى ما انعكست اليه بالعكس المستوى واما السوالب
فكلية كانت اوجزئية تنعكس الى موجبة جزئية فمن الخاصتين الى
حينية لا دائمة ومن الوقتيتين والوجوديتين الى مطلقة عامة
والشرطية الموجبة الكلية تنعكس الى سالبة كلية ولا عكس
للبواقى من الحمليات والشرطيات. (الباب الرابع فى صورة الادلة
والحجج) الدليل قول مؤلف من قضيتين فصاعدا يكتسب من
التصديق به التصديق بقضية اخرى ولو فى الادعاء ظاهرا سواء كان له
استلزام كلى لتلك القضية بالذات او بواسطة مقدمة اجنبية اوغريبة
اولم يكن وسواء اكتسب منه اليقين كما فى البراهين اوالظن كما فى الامارات
او غيرهما كما فى السفسطة وتلك القضية المكتسبة تسمى مطلوبا ومدعى
ونتيجة له وقد تطلق النتيجة على اخص القضايا اللازمة له والقضية
التى يتوقف صحته على صدقها تسمى مقدمة له سواء كانت جزأ
منه كالصغرى والكبرى اوخارجة عنه كالمقدمة الاجنبية اوالغريبة
وكالحكم الضمنى بايجاب الصغرى الشكل الاول وكلية كبراه ونحوهما

قوله وبالعكس
قوله على التفصيل
قوله والشرطية
قوله ولاعكس
قوله ولو فى الادعاء
قوله وقد تطلق

وقد تخص المقدّمة بالقضايا الاجزاء وقد تطوى بعضها لظهورها او يشار اليها بلفظ وصحة الدليل مشروطة بصحة مادّته وصورته اما صحة الصورة فبان تكون مستجمعة لشرائط تذكرها بعد واما صحة المادّة فبان تكون صادقة ومناسبة للمطلوب بحيث ينتقل من العلم بها مع الصورة الصحيحة الى العلم بالمطلوب فلا يصح المادّة الغير المرتبطة كزوجية الاربعة بالنسبة الى حدوث العالم ولا المادّة التى لايمكن ان تعلم بالعلم المناسب للمطلب كالمقدّمة الظنية فى البرهان اذ لا يكتسب اليقين الا من اليقين ولا المادّة التى لا تعلم قبل المطلوب سواء علمت معه كالمادّة التى تدور عليه دورا معيا كما فى الاستدلال باحد المتضايفين على الآخر او علمت بعده كموادّ الادلة المشتملة على المصادرة بلا دور باطل او لم يعلما اصلا كموادّ الادلة التى تدور عليه دورا باطلا اذ العلم الكاسب علة يجب تقدّمها على المعلول المكتسب فالدليل اربعة اقسام قسم مستلزم للنتيجة بالذات وهو القياس وسيجئ تفصيله وقسم مستلزم بواسطة صدق المقدّمة الاجنبية هى مقدّمة خارجة عن الدليل غير لازمة لاحدى القضايا المأخوذة فيه فى كل مادّة كما فى قياس المساواة كقولنا الدرّة فى الحقة والحقة فى البيت فالدرّة فى البيت بواسطة صدق ان ظرف الظرف ظرف فى الظروف الخارجية وكما فى الادلة المنتجة لنتيجة غير موافقة للمطلوب فى الاطراف كقولنا كل انسان جسم لانه حيوان وكل حيوان حساس فانه انما يستلزم المدّعى بواسطة صدق قولنا وكل حساس جسم وقد تكذب تلك المقدّمة المشتملة على الاكبر كما اذا سيق هذا الدليل لدعوى ان كل انسان رومىّ كما تكذب فى قياس المساواة فى نحو اجتماع النقيضين فى الذهن والذهن فى الخارج وقسم مستلزم بواسطة المقدّمة الغريبة هى مقدّمة خارجة عن الدليل لازمة فى كل مادّة لاحدى القضايا المأخوذة فيه غير موافقة لها فى الاطراف وهو الادلة المستلزمة بواسطة عكس النقيض نحو كل انسان جسم لانه حيوان وكل لاجسم هو لاحيوان فانه انما يستلزمه بواسطة عكس نقيض الكبرى ليرتدّ الى الشكل الاوّل وقسم

قوله او يشار

قوله فى الاستدلال

قوله كموادّ

قوله فى الظروف

قوله هى مقدّمة

قوله وقسم

غير مستلزم كليا وان استلزم العلم به الظن بالنتيجة بناء على ان حصول الظن بالشيء من الشيء لايتوقف على الاستلزام الكلي بينهما كما في الظن بالمطر عند استقبال السحاب المظلم مع التخلف كثيرا ومن هذا القسم الاستقراء الناقص وهو الاستدلال على الحكم الكلي بتتبع اكثر جزئياته كقولك كل حيوان غير التمساح يحرك فكه الاسفل عند المضغ لان الانسان كذلك والفرس وغيرهما مما رأيناه من الحيوانات كذلك ومنه التمثيل المسمى عند الفقهاء قياسا وهو اثبات حكم في شيء لوجوده في مثله بعلية الجامع بينهما كقولنا العالم كالبيت في التأليف والبيت حادث فالعالم حادث واثبتوا علية الجامع اما بالدوران هو ترتب الشيء على ماله صلوح العلية وجودا وعدما ويسمى الشيء الاول دائرا والثاني مدارا كأن يقال علة الحدوث هو التأليف لانه يدور عليه وجودا كما في البيت وعدما كما في الواجب تعالى واما بالترديد كأن يقال علة الحدوث اما التأليف او الامكان والثاني باطل لصفات الواجب تعالى فتعين الاول فظهر أن الاستلزام الكلي من مقدمات البرهان دون الامارة * واعلم ان نتيجة الدليل تابعة له لاخس مقدماته بالمعنى الاعم كيفا وكما وعلما (فصل) القياس دليل يستلزم النتيجة لذاته والمراد من الاستلزام الذاتي ان لايكون بواسطة مقدمة اجنبية اوغريبة وان كان بواسطة اخرى كالعكس المستوى في الاشكال الغير البينة الانتاج فالقياس ان اشتمل على مادة النتيجة وصورتها معا او صورة نقيضها يسمى قياسا استثنائيا والمشتمل على صورتها مستقيما كقولنا كلما كان العالم متغيرا كان حادثا لكنه متغير فهو حادث وعلى صورة نقيضها غير مستقيم كقولنا لو لم يكن حادثا لم يكن متغيرا لكنه متغير فيكون حادثا والمقدمة التي ربما تصدر بكلمة لكن مقدمة استثنائية مطلقا وواضعة في المستقيم ورافعة في غير المستقيم والمقدمة الاخرى شرطية وان اشتمل على مادتها فقط يسمى اقترانيا كقولنا لان العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث والمحكوم عليه في المطلوب حدا اصغر والمحكوم به

قوله كيفا وكما

قوله يستلزم

قوله ربما

قوله والمقدمة

حدّا اكبر والمقدّمة التى فيها الاصغر صغرى والتى فيها الاكبر كبرى
والجزء المتكرّر المشترك بين الصغرى والكبرى حدّا اوسط لتوسطه
بين طرفى المطلوب فى الشكل الاوّل المعيار للبواقى اولتوسطه بين العقل
والنتيجة ولذا يطرح عند اخذها والهيئة الحاصلة من اقتران الحدّ الاوسط
بالآخرين حملا اووضعا يسمى شكلا ومن اقتران الصغرى بالكبرى
كيفا اوكما ضربا وقد يطلق الصغرى على المقدّمة الاولى والكبرى على
مابعدها وان لم تشتملا على الاصغر والاكبر (فصل) القياس الاستثنائىّ
مطلقا لا يتركب من حمليتين بل من حملية وشرطية او من شرطيتين وهو
بجميع اقسامه بين الانتاج وشرط انتاجه كون المقدّمة الشرطية موجبة
لزومية اوعنادية وكون احدى مقدّمتيه كلية باعتبار الازمان والاوضاع
ان لم يتحد حكمهما فى الوقت والوضع والافينتج بدون كلية شئ منهما
كقول المنجم اذا اقترن السعد ان فى هذه السنة مع طلوع نجم كذا
يكون سلطان الاسلام غالبا لكنه اقترنا فى هذه السنة مع طلوعه
فيكون غالبا ان شاء الله تعالى فان كان الشرطية فيه متصلة فاستثناء
عين المقدّم ينتج عين التالى دون العكس واستثناء نقيض التالى ينتج
نقيض المقدّم دون العكس وقد تقدّم مثالهما المؤلف من شرطية
وحملية واما المؤلف من الشرطيتين فكقولنا كلما ثبت انه كلما لم يكن
حادثا لم يكن متغيرا يثبت انه كلما كان متغيرا كان حادثا لكن ثبت
الشرطية الواقعة مقدّما فيثبت الواقعة تاليا ولكن لم يثبت الواقعة
تاليا فلا يثبت الواقعة مقدّما وان كانت منفصلة حقيقية فاستثناء
عين اىّ الجزئين ينتج نقيض الآخر كما نعة الجمع نحو هذا الشئ
اما حجر اوشجر لكنه حجر فليس بشجر اولكنه شجر فليس بحجر
واستثناء نقيض ايهما ينتج عين الآخر كما نعة الخلو نحو هذا اما
لاحجر اولاشجر لكنه حجر فيكون لاشجرا اولكنه شجر فيكون لاحجرا
(فصل) الاقترانىّ ان تركب من حمليات صرفة يسمى اقترانيا
حمليا كما تقدّم والا فشرطيا سواء تركب من متصلتين نحو كلما كان
العالم متغيرا كان ممكنا غير لازم لذات الواجب تعالى وكلما كان

قوله ولذا
قوله وان لم تشتملا
قوله القياس
قوله كلية
قوله ان لم يتحد
قوله لكن ثبت
قوله كان ممكنا غير لازم

ممكنا كذلك كان حادثا ينتج انه كلما كان متغيرا كان حادثا اومن
منفصلتين نحو الشيء اما ان يكون واجبا بالذات اولا يكون والثانى
اما ان يكون ممكنا بالذات او ممتنعا بالذات ينتج ان الشيء اما ان
يكون واجبا بالذات اوممكنا بالذات اوممتنعا بالذات اومن متصلة
وحملية نحو كلما كان العالم متغيرا كان ممكنا غير لازم وكل ممكن غير لازم
فهو حادث ينتج انه كلما كان متغيرا كان حادثا اومن منفصلة وحملية
نحو الموجود اما واجب بالذات اومالايقتضى ذاته شيئا من الوجود
والعدم وكل ما لايقتضيه فهو ممكن ينتج ان الموجود اما واجب
بالذات او ممكن او من متصلة ومنفصلة نحو كلما لم يكن الشيء واجبا
بالذات كان ذاته غير مقتض للوجود ومالايقتضى ذاته الوجود اماممكن
اوممتنع ينتج انه كلما لم يكن الشيء واجبا بالذات فهو اما ممكن اوممتنع
فالاقترانى الشرطى خمسة اقسام وكل من الاقترانى الحملى والشرطى

قوله سواء لنفس

ان كان الحد الاوسط فيه محكوما به اوعليه فى الصغرى سواء لنفس الصغرى
اولاحد طرفيها فهو اقترانى متعارف كالامثلة المذكورة وان لم يكن
كذلك بل من متعلقات احدهما فغير متعارف اما الحملى فكقولنا الدرة
فى الصدف وكل صدف جسم فالدرة فى الجسم واما الشرطى فكقولهم
كلما كانت الارض ثقيلة مطلقة كانت فى مركز العالم ومركز العالم وسط
الافلاك ينتج لذاته انها كلما كانت ثقيلة مطلقة كانت فى وسط الافلاك

قوله ويتألف

ويتألف من الاشكال الاربعة بشروطها كالمتعارف * واعلم ان غير
المتعارف ان اتحد فيه محمول الصغرى والكبرى فله نتيجتان احديهما
باثبات كلا المحمولين فيها وهى لازمة له لذاته والاخرى باسقاط احد
المحمولين فيها وهى الصادقة فما صدقت المقدمة الاجنبية لانها كذبت
فذلك القياس بالنسبة الى النتيجة الثانية يسمى قياس المساواة واما بالنسبة
الى النتيجة الاولى فمندرج فى القياس المستلزم لذاته كالذى اختلف فيه
المحمولان فقولنا الواحد نصف الاثنين والاثنان نصف الاربعة قياس
غير متعارف مستلزم لذاته ان الواحد نصف نصف الاربعة وقياس
مساواة بالنسبة الى نتيجة ان الواحد نصف الاربعة لكنه غير منتج له

(لكذب)

لكذب المقدمة الاجنبية القائلة بان نصف النصف لانه ربع وكذا خروج التمثيل عن حد القياس انما هو بالنسبة الى النتيجة الغير المشتملة على اداة التشبيه لا بالنسبة الى النتيجة المشتملة عليها فقولنا النبيذ كالخمر والخمر حرام قياس غير متعارف مستلزم لذاته ان النبيذ كالحرام وتمثيل بالنسبة الى دعوى ان النبيذ حرام (فائدة) للقياس اطلاق آخر على غير المستلزم لذاته كقياس المساواة وعلى المستلزم لذاته لا بطريق النظر والاكتساب كما فى القياسات الخفية للبديهيات كما ستأتى (فصل) القياس الاقترانى المتعارف حمليا كان او شرطيا ان كان الحد الاوسط فيه محكوما به فى الصغرى ومحكوما عليه فى الكبرى فهو الشكل الاول او بالعكس فهو الشكل الرابع او محكوما به فيهما فهو الشكل الثانى او محكوما عليه فيهما فهو الشكل الثالث والشكل الاول منها لكونه على نظم طبيعى بين الانتاج والبواقى نظرية ثابتة بالخلف والعكس اما الخلف فهو ابطال صدق الشكل النظرى بدون نتيجته بضم نقيض النتيجة الى احدى مقدمتيه لينتظم قياس معلوم الانتاج لما ينافى المقدمة الاخرى ويلزم اجتماع النقيضين واما العكس فهو اثبات لزوم النتيجة له بضم احدى مقدمتيه الى عكس الاخرى مستويا او احد العكس الى الآخر لينتظم قياس معلوم الانتاج لتلك النتيجة او لما ينعكس اليها او بعكس الترتيب بان يجعل الصغرى كبرى وبالعكس لينتظم ذلك واحد العكسين او كلاهما هو معنى ارتداد شكل الى شكل آخر ولكل من الاشكال الاربعة شروط * اما الشكل الاول فشرط انتاجه كيفا ايجاب الصغرى وكما كلية الكبرى لاختلاف النتائج ايجابا وسلبا عند عدم احدهما فضروبه الناتجة للمحصورات الاربع اربعة مرتبة على وفق ترتيب شرف النتائج * الضرب الاول مؤلف من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية وقد تقدم مثاله من الحملى والشرطى * الثانى من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية نحو كل مخلوق صادر عن الواجب تعالى بالاختيار ولا شيء من الصادر بالاختيار بقديم ينتج انه لا شيء من المخلوق بقديم ونحو كلما كان صادرا بالاختيار كان حادثا وليس البتة اذا كان حادثا كان قديما ينتج انه ليس البتة اذا كان صادرا بالاختيار كان قديما * الثالث من موجبتين

قوله لا بطريق

قوله محكوما به

قوله فشرط

والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كمثال الضرب الاول اذا جعل الصغرى موجبة جزئية * الرابع من المختلفتين فى الكيف والكم والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية كمثال الضرب الثانى اذا جعل الصغرى موجبة جزئية * واما الشكل الثانى فشرط انتاجه اختلاف مقدمتيه فى الكيف وكلية الكبرى لاختلاف النتائج عند فقد احدهما ايضا فضروبه الناتجة للسالبتين فقط اربعة مرتبة على وفق ترتيب شرف النتائج والصغرى * الاول من كليتين والصغرى موجبة نحو كل جسم مؤلف ولا شئ من القديم بمؤلف فلا شئ من الجسم بقديم * الثانى من كليتين والصغرى سالبة نحو لا شئ من الجسم ببسيط وكل قديم بسيط فلا شئ من الجسم بقديم ينتجان سالبة كلية بالخلف وبعكس المقدمة السالبة وحدها فى الاول ومع عكس الترتيب والنتيجة فى الثانى * الثالث من المختلفتين كيفا وكما والصغرى موجبة جزئية كمثال الضرب الاول ايضا * الرابع منهما والصغرى سالبة جزئية كمثال الضرب الثانى ينتجان سالبة جزئية بالخلف وبعكس الكبرى فى الاول * واما الشكل الثالث فشرط انتاجه ايجاب الصغرى وكلية احدى مقدمتيه للاختلاف بدون احدهما ايضا فضروبه الناتجة للجزئيتين فقط ستة مرتبة على وفق ترتيب شرف النتائج والكبرى مع شرف انفسها * الاول من موجبتين كليتين نحو كل مؤلف جسم وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث ينتج موجبة جزئية لا كلية لجواز كون الاصغر فيه اعم من الكبرى * الثانى من كليتين والكبرى سالبة نحو كل مؤلف جسم ولا شئ من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم ينتج سالبة جزئية لا كلية لما تقدم * الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية * الرابع من المختلفتين كيفا وكما والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية وانتاج هذه الاربعة ثابت بالخلف وبعكس الصغرى * الخامس من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية بالخلف وبعكس الكبرى مع عكس الترتيب والنتيجة * السادس من المختلفتين كيفا وكما والكبرى سالبة جزئية ينتج سالبة جزئية بالخلف فقط * واما الشكل الرابع

قوله لجواز

قوله لما تقدم

(فشرط)

قوله لماتقدّم
قوله محذوفا
قوله ان لم يوجد

فشرط انتاجه ايجاب مقدّمتيه مع كلية الصغرى اواختلافهما كيفامع
كلية احديهما للاختلاف فضروبه الناتجة لماعدا الموجبة الكلية
ثمانية * الاوّل من موجبتين كليتين نحو كل مؤلف حادث وكل جسم
مؤلف فبعض الحادث جسم ينتج موجبة جزئية لا كلية لما تقدّم
*الثانى من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية * الثالث من
كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية وانتاج هذه الثلثة ثابت بعكس
الترتيب ليرتدّ الى الشكل الاوّل المنتج لما ينعكس الى النتيجة * الرابع
من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبه جزئية بعكس كل من الصغرى
والكبرى ليرتدّ الى الشكل الاوّل *الخامس من المختلفتين كيفاوكما والكبرى
سالبة كلية ينتج سالبة جزئية بعكس كل منهما ايضا * السادس منهما
والصغرى سالبة جزئية ينتج سالبة جزئية بعكس الصغرى ليرتدّ الى الشكل
الثانى * السابع منهما والصغرى موجبة كلية ينتج سالبة جزئية بعكس
الكبرى ليرتدّ الى الشكل الثالث * الثامن منهما والصغرى سالبة كلية
ينتج سالبة جزئية بعكس الترتيب ليرتدّ الى الشكل الاوّل المنتج لماينعكس
الى النتيجة ويمكن بيان الخمسة الاول بالخلف وقدحصر القدماء ضروبه
الناتجة فيها ذهولا عن انعكاس السالبة الجزئية الى نفسها فى الخاصتين
لكن فى الاقيسة الاقترانية الشرطية منحصرة فيها وفاقا (فصل)
فى المختلطات الشكل الاوّل والثالث شرطهما بحسب الجهة فعلية
الصغرى بان لاتكون ممكنة بل مطلقة عامة اواخص منها واما نتيجتهما
فان لم يكن الكبرى احدى الوصفيات الاربع هى المشروطتان والعرفيتان
بل غيرها فالنتيجة فيهما كالكبرى فى الجهة من غير فرق وان كانت
احديها فهى فى الشكل الاوّل كالصغرى وفى الشكل الثالث كعكس
الصغرى محذوفاعنهما قيداللادوام واللاضرورة والضرورة المخصوصة
بالصغرى فالباقى جهة النتيجة ان لم يوجد فى الكبرى قيد اللادوام
والافيضم اليه لادوام الكبرى فالمجموع جهة نتيجتهما فنتيجة المؤلف
من المشروطتين مشروطة فى الشكل الاوّل وحينية مطلقة فى الشكل
الثالث ومن الصغرى المشروطة والكبرى العرفية عرفية فى الاوّل وحينية

مطلقة فى الثالث ايضا ومن الصغرى المطلقة العامة والكبرى المشروطة
الخاصة وجودية لادائمة فيهما * واعلم ان الباقى بعد حذف الضرورة
المخصوصة من الضرورة الذاتية دوام ذاتىّ ومن الضرورة الوصفية
دوام وصفىّ ومن الضرورة الوقتية اطلاق وقتىّ ومن الضرورة المنتشرة
اطلاق منتشر والباقى بعد حذف اللادوام واللاضرورة الذاتيين
جهة البسيطة المقيدة بهما * الشكل الثانى شرط انتاجه بحسب الجهة
امر ان كل منهما احد الامرين الاوّل صدق الدوام الذاتىّ على
صغراه بان تكون ضرورية اودائمة مطلقتين اوكون كبراه من القضايا
الست المنعكسة السوالب وهى الدائمتان والعامتان والخاصتان الثانى ان
لايستعمل الممكنة فيه الا مع الضرورية المطلقة او مع الكبرى احدى
المشروطتين العامة والخاصة واما نتيجته فدائمة مطلقة ان صدق
الدوام الذاتىّ على احدى مقدّميته والا فكالصغرى محذوفا عنها
قيد اللاوام واللاضرورة والضرورة مطلقا سواء كانت مخصوصة
بالصغرى او مشتركة بينها وبين الكبرى وسواء كانت وصفية
او وقتية اومنتشرة * الشكل الرابع شرطه بحسب الجهة امور خمسة
احدها فعلية المقدّمات وثانيها كون السالبة المستعملة فيه منعكسة
وثالثها صدق الدوام الذاتىّ على صغرى الضرب الثالث والعرفىّ العام
على كبراه ورابعها كون كبرى الضرب السادس من القضايا المنعكسة
وخامسها كون صغرى الضرب الثامن من احدى الخاصتين وكبراه
مما يصدق عليه العرف العام واما النتيجة فهى فى الضربين الاوّلين
كعكس الصغرى ان صدق الدوام الذاتىّ على صغراهما او كان
القياس من الست المنعكسة السوالب والا فمطلقة عامة وفى الضرب
الثالث دائمة مطلقة ان صدق الدوام الذاتى على احدى مقدّمتيه
والا فكعكس الصغرى وفى الضرب الرابع والخامس دائمة ان صدق
الدوام الذاتىّ على كبراهما والا فكعكس الصغرى محذوفا عنه
اللادوام وفى الضرب السادس كنتيجة الشكل الثانى الحاصل
بعد عكس الصغرى وفى السابع كنتيجة الشكل الثالث الحاصل بعد

قوله سواء

عكس الكبرى وفى الثامن كعكس نتيجة الشكل الاول الحاصل بعد عكس الترتيب كما عرفت (فصل) فى الاقترانيات الشرطية وقد عرفت انها خمسة اقسام القسم الاول مايتركب من متصلتين وهو ثلثة انواع لان الحد الاوسط اما ان يكون جزأ تاما من كل منهما اى مقدما بكماله اوتاليا بكماله فى كل منهما واما ان يكون جزأ ناقصا من كل منهما بان يكون محكوما عليه او به فى المقدم اوالتالى واما ان يكون جزأ تاما من احديهما وناقصا من الاخرى بان يكون احد طرفى احديهما شرطية متصلة او منفصلة النوع الاول وهو المطبوع منها ينتج من الاشكال الاربعة متصلة على قياس الحمليات من غير فرق فى شرائط كل شكل وعدد ضروبه الا الثلثة الاخيرة من ضروب الشكل الرابع وفى تبعية نتيجة كل ضرب لاخس مقدمتيه فى الكيف والكم والجهة من اللزوم ان تركب من اللزوميتين او الاتفاق ان تركب من الاتفاقيتين اوالمختلفتين وفى خصوص الاتفاق وعمومه الا فى صورتين احديهما ان يكون الاتفاقية العامة كبرى فى الشكل الثانى وثانيتهما ان يكون الاتفاقية العامة صغرى المنتج للسلب من ضروب الشكل الرابع فان النتيجة فيهما سالبة اتفاقية خاصة لكن ان تركب من المختلفتين فيشترط لانتاجه كلية اللزومية مطلقا فان مأله الى القياس الاستثنائى المشروط بها كما يأتى فان كان من الضروب الناتجة للسلب فيشترط معها ان يكون الموجبة من المقدمتين لزومية وان يكون الاوسط تاليا فى اللزومية وان كان من الضروب الناتجة للايجاب فيشترط معها امران احدهما ان يكون الاوسط مقدما فى اللزومية وثانيهما احد الامرين هو اما ان يكون الاتفاقية خاصة اوعامة وقعت صغرى الشكل الاول اوكبرى الشكل الثالث هذا قيل المؤلف من الاتفاقيتين او المختلفتين لايفيد الغرض من الترتيب وهو العلم بالنتيجة اذ النتيجة فيه معلومة قبل الترتيب فلا تكون قياسا والجواب عنه بان المعتبر فى القياسية هو الاستلزام الذاتى لا الافادة فاسد لان الترتيب المذكور ليس بنظر والنظر معتبر فى مفهوم مطلق الدليل فضلا عن القياس

قوله فان كان

قوله وقعت

قوله لانها

والحق انه لا افادة فى غير المؤلف من اللزوميتين الا المؤلف من الاتفاقيتين الخاصتين الناتج للسلب فانه مفيد فى كل شكل مع ان المؤلف من الاتفاقيتين العامتين غير منعقد فى الشكل الثانى وعقيم فى الرابع كما حقق فى موضعه واما ما اورده الشيخ من الشك على المؤلف من اللزوميتين من الشكل الاول بان قولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا وكلما كان عددا كان زوجا صادق مع كذب النتيجة فمدفوع بمثل ماقدمنا من ان الاوسط مقيد بقيد فى ضمن الفردية فحينئذ كذبت الكبرى لا بما اشار اليه فى الشفاء من ان الصغرى كاذبة بحسب نفس الامر صادقة الزاما لانها صادقة تحقيقا والزاما ولا بما قيل ان حملت الكبرى على اللزومية كذبت كلية لان الفردية من اوضاع العددية فلا يلزم الزوجية على هذا الوضع وان حملت على الاتفاقية انتفى شرط الانتاج من كون الاوسط مقدما فى اللزومية كما تقدم لان مقدم الكبرى عددية الاثنين لا مطلق العددية ليكون الفردية من اوضاعها الممكنة الاجتماع معها النوع الثانى ينعقد فيه الاشكال الاربعة باعتبار الاجزاء الناقصة للطرفين فله اصناف اربعة لان انعقاد تلك الاشكال اما بين مقدمى المقدمتين او بين التاليين او بين مقدم الصغرى وتالى الكبرى اوبالعكس ونتيجة الكل متصلة جزئية مقدمها متصلة مؤلفة من الطرف الغير المشارك للصغرى ومن نتيجة التأليف بين المتشاركين وتاليها متصلة مؤلفة من الطرف الغير المشارك للكبرى ومن نتيجة التأليف بشرط ان يكون وضع الطرفين الغير المشاركين فى النتيجة كوضعهما فى القياس من كونهما مقدما او تاليا كقولنا كلما كان كل انسان حيوانا كان كل رومى جسما وكلما كان كل جسم متغيرا كان بعض الموجود حادثا ينتج انه قديكون اذا صدق قولنا كلما كان كل انسان حيوانا كان كل رومى متغيرا يصدق قولنا اذا كان كل رومى متغيرا كان بعض الموجود حادثا وهذه النتيجة لا تتوقف على اشتمال الشكل المنعقد على شرائط الانتاج بحسب الكمية والكيفية والجهة لكن المشتمل مشروط بكون المتصلة المشاركة للتالى

قوله اذا فرض

من المقدمتين موجبة فالمشاركة بين التالين مشروطة بايجاب المقدمتين وبين المقدم والتالى بايجاب احديهما وبين المقدمين غير مشروطة بايجاب شئ وغير المشتمل من الصنف الاول مشروطة بامرين احدهما كلية احدى المتصلتين وثانيهما بعد رعاية القوى الآتية ان يكون احد المتشاركين بنفسه اوبالكلية المفروضة مع نتيجة التأليف اوكلية عكسها المفروضتين منتجا لمقدم تلك المتصلة الكلية ومن الصنف الثانى مشروطة بكون نتيجة التأليف مع احد المشاركين منتجة للمشارك الآخر اذا اتفقت المتصلتان فى الكيف ومع احد طرفى الموجبة منهما منتجة لتالى السالبة اذا اختلفا ومن الصنفين الاخيرين مشروط باحد هذين الاستنتاجين فى الصنفين الاولين الا ان الصنف الرابع ينتج تلك المتصلة كلية فيما اذا كانت المتصلتان موجبتين كليتين وكان تالى الصغرى بنفسه او بكليته مع نتيجة التأليف اوعكسها الكلى منتجا لمقدم الكبرى كما فى المثال المذكور اذا فرض مقدم الكبرى حملية جزئية (فوائد نافعة) فيما قبل وبعد منها ان جزئية مقدم المتصلة الكلية موجبة كانت اوسالبة فى قوة كليه فتى صدقت ومقدمها جزئى صدقت ومقدمها كلى ومنها ان كلية مقدم المتصلة الجزئية الموجبة اوالسالبة فى قوة جزئية ومنها ان جزئية تالى السالبة الكلية او الجزئية فى قوة كلية ومنها ان كلية تالى الموجبة الكلية او الجزئية فى قوة جزئية (النوع الثالث) له ثمانية أصناف لان الشرطية التى هى احد جزئى احدى المتصلتين اما متصلة او منفصلة مقدم الصغرى او الكبرى او تالى احديهما وينعقد بين المتشاركين فى كل صنف الاشكال الاربعة بضروبها والنتيجة فى الكل متصلة احد طرفيها متصلة او منفصلة كقولنا كلما كان العالم ممكنا فكلما تعدد الاله يلزم امكان التمانع بينهما وكلما امكن التمانع يلزم امكان اجتماع النقيضين ينتج انه كلما كان العالم ممكنا فكلما تعدد الاله يلزم امكان اجتماع النقيضين وهذا النوع كالقياس المؤلف من الحملية والمتصلة فى شرائط الانتاج وعدد الضروب فى كل صنف وستعرفها (القسم الثانى)

مايتركب من منفصلتين وله ايضا ثلثة انواع النوع الاوّل ما يكون
اشتراك مقدّمتين فى جزء تام من كل منهما وله ستة اصناف لانه
مؤلف من حقيقيتين اومن حقيقية مع مانعة الجمع اومع مانعة الخلو
اومانعتى الجمع اومانعتى الخلو او مانعة الجمع مع مانعة الخلو ولايتميز
الاشكال الاربعة فى المؤلف من المتجانسين منها بالطبع بل بالوضع
فقط ويشترط فى انتاج الكل ايجاب احدى المقدّمتين وكلية احديهما
ومنافاة السالبة للموجبة المستعلمتين فيه بان لايصدق نوع تلك
السالبة فى مادّة تلك الموجبة ولذا ينتج سالبة كل نوع من انواع
المنفصلة مع موجبته لامع موجبة نوع آخر الا السالبة المانعة الجمع
اوالخلو مع الموجبة الحقيقية لامتناع صدقهما فى مادّتها واما النتائج
فالمؤلف من الموجبتين الكليتين ينتج فى الصنف الاوّل متصلتين
موجبتين كليتين من الطرفين ومنفصلة سالبة كلية بانواعها الثلثة
كقولنا دائما اما ان يكون الواجب تعالى فاعلا مختارا اويكون العالم
قديما والبتة اما انيكون العالم قديما اوحادثاينتج انه كلما كان الواجب
تعالى فاعلا مختارا كان العالم حادثا و بالعكس الكلىّ وانه ليس البتة
اما ان يكون فاعلا مختارا اويكون العالم حادثا وفى الصنف الثانى
والثالث والسادس متصلة موجبة كلية مقدّمها من غير الحقيقية
فى الثانى ومن الحقيقية فى الثالث ومن مانعة الجمع فى السادس
وفى الصنف الرابع والخامس متصلتين موجبتين جزئيتين كل منهما
مؤلفة من الطرفين فى الخامس ومن نقيضى الطرفين فى الرابع
والمؤلف من موجبتين احديهما جزئية فهو فى النتيجة كالرابع
فى الرابع والسادس انكانت الجزئية فى السادس مانعة الجمع وكالخامس
فيما عداها من الاصناف الاربعة والصنف السادس فيما كانت الجزئية
مانعة الخلو والمؤلف من الموجبة والسالبة عقيم فى السادس ومنتج
فى الاوّل احدى متصلتين سالبتين جزئيتين لا على التعيين مقدّم
احديهما طرف الموجبة وتاليها طرف السالبة والاخرى
بالعكس وفى البواقى احديهما على التعيين مقدّمها من مانعة الجمع

فی الثانی ومن الحقیقیة فی الثالث ومن السالبة فی الرابع ومن الموجبة فی الخامس (النوع الثانی) مایکون اشتراکهما فی جزء ناقص من کل منهما وهو المطبوع ویتألف بین المتشارکین الاشکال الاربعة بضروبها وربما یجتمع فی قیاس واحد منه شکلان فصاعدا اما من نوع او من انواع ویشترط فی انتاجه امور اربعة ایجاب المقدّمتین وکلیة احدیهما وصدق منع الخلو بالمعنی الاعم علیهما واشتمال الشکل المنعقد الواحد او المتعدّد علی شرائط الانتاج والنتیجة منفصلة موجبة مانعة الخلو بذلک المعنی ایضا مرکبة من نتیجة التألیف والجزء الغیر المشارک ان وجد ذلک الجزء والا فمن نتائج التألیفات وله اصناف خمسة لامزید علیها الاوّل مایشارک جزء واحد من احدیهما جزأ واحدا من الاخری مشارکة منتجة ینتج منفصلة ذات اجزاء ثلثة الطرفین الغیر المشارکین ونتیجة التألیف کقولنا اما ان یکون کل جسم متغیرا اولا متغیرا واما ان یکون کل متغیر حادثا او بعض الممکن قدیما ینتج انه اما یکون کل جسم حادثا او لامتغیرا وبعض الممکن قدیما الثانی مایشارک جزء من احدیهما جزئین من الاخری ینتج منفصلة ذات اجزاء ثلثة الطرف الغیر المشارک ونتیجتی التألفین کقولنا اما ان یکون کل جسم لامتغیرا اومتغیرا واما ان یکون کل متغیر حادثا اوکل متغیر قدیما ینتج اما ان یکون کل جسم لامتغیرا اوحادثا اوقدیما الثالث مایشارک جزء من احدیهما جزأ من الاخری والجزء الآخر من الاولی جزأ آخر من الثانیة انتج باعتبار المشارکتین منفصلتین کل منهما ذات اجزاء ثلثة کما انتج الاوّل الرابع مایشارک کل جزء من احدیهما کل جزء من الاخری ینتج منفصلة ذات اجزاء اربعة هی نتائج التألیفات الاربعة الخامس مایشارک جزء من احدیهما کل جزء من الاخری والجزء الآخر من الاولی احد جزئی الاخری فقط ینتج منفصلتین کل منهما ذات اجزاء ثلثة کما انتج الثانی (النوع الثالث) مایکون اشتراکهما فی جزء تام من احدیهما وناقص من الاخری بان یکون احد طرفی احدیهما شرطیة متصلة او منفصلة ویشترط انتاجه باشتمال المتشارکین

على تأليف منتج من احد الاشكال الاربعة ويكون المنفصلة الشرطية الجزء موجبة مانعة الخلو بالمعنى الاعم والنتيجة ايضا موجبة مانعة الخلو المؤلف من الجزء الغير المشارك ومن نتيجة التأليف بين تلك الشرطية والمنفصلة البسيطة فان كانت تلك الشرطية منفصلة فحكمها مع المنفصلة البسيطة كحكم القياس المركب من المنفصلتين المشاركتين فى جزء تام من كل منهما فى الشرائط والنتائج وقد سبقت فيؤخذ نتيجة التأليف بحسبهما وتجعل احد جزئى النتيجة كقولنا اما ان يكون العدد زوجا او فردا واما ان لايكون العدد كما واما ان يكون العدد فردا واما ان يكون منقسما ينتج اما انه كلما كان العدد زوجا كان منقسما وبالعكس واما ان لايكون العدد كما وان كانت متصلة فحكمها معها كحكم القياس المركب من المنفصلة والمتصلة وسيجئ فتؤخذ نتيجة التأليف بحسبهما كقولنا دائما اما كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما الشمس مظلمة ودائما اما ان يكون النهار موجودا او الليل موجودا ينتج اما ان يكون الشمس طالعة او الليل موجودا واما ان يكون الشمس مظلمة (القسم الثالث) مايتركب من الحملية والمتصلة ولايمكن المشاركة بين الحملية والشرطية الافى جزء تام من الحملية وناقص من الشرطية وينعقد الاشكال الاربعة بضروبها بين المتشاركين وله انواع اربعة لان المشارك للحملية اما تالى المتصلة والحملية كبرى وهو المطبوع او صغرى واما مقدم المتصلة والحملية كبرى اوصغرى والنتيجة فى الكل متصلة تابعة للمتصلة فى الكيف فالنوعان الاول لان ينتجان متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التأليف بين التالى الصغرى والحملية الكبرى فى الاول وبالعكس فى الثانى كقولنا كلما كان العالم متحيزا كان متغيرا وكل متغير حادث ينتج انه كلما كان متحيزا كان حادثا وشرط انتاجهما ان يكون تأليف هذه الحملية مع ذلك التالى منتجا ولو بالقوة لنتيجة التأليف ان كانت المتصلة موجبة ومع نتيجة التأليف منتجا ولو بالقوة لتالى المتصلة السالبة ان كانت سالبة والنوعان الاخيران ينتجان متصلة مقدمها نتيجة التأليف بين المقدم الصغرى والحملية الكبرى فى الثالث وبالعكس فى الرابع وتاليها

قوله ينتج

قوله منتجا

تالى المتصلة كقولنا العالم متغير وكلما كان كل متغير حادثا كان الفلك حادثا ينتج كلما كان العالم حادثا كان الفلك حادثا ولا يشترط فيهما اشتمال المتشاركين على تأليف منتج فان اشتملا على تأليف منتج بالفعل او بالقوّة بناء على القوى السابقة ينتجان مطلقا سواء كانت المتصلة موجبة اوسالبة كلية او جزئية والافيشترط امران احدهما كلية المتصلة وثانيهما كون الحملية مع نتيجة التأليف اومع كلية عكسها المفروضتين منتجا لمقدّم تلك المتصلة الكلية كقولنا كلما كان كل انسان حيوانا كان كل روميّ حساسا وكل فرس حيوان ينتج كلما كان كل انسان فرسا كان كل روميّ حساسا (القسم الرابع) مايتركب من الحملية والمنفصلة سواء كانت الحملية كبرى اوصغرى وهو على نوعين * النوع الاوّل ماينتج حملية واحدة وهو المسمى بالقياس المقسم المركب من منفصلة وحمليات بعدد اجزاء الانفصال كل حملية منها مشاركة لجزء آخر من اجزاء تلك المنفصلة بحيث يتأليف بين الاجزاء والحمليات اقيسة متغايرة فى الاوسط متحدة فى النتيجة التى هى تلك الحملية اما من شكل اومن اشكال مختلفة وشرط انتاجه ان يكون المنفصلة فيه موجبة كلية مانعة الخلو بالمعنى الاعم واشتمال جميع تلك الاشكال على شرائط الانتاج حتى يشترط فى الشكل الاوّل ايجاب اجزاء الانفصال الصغريات وكلية الحمليات الكبريات وبالعكس كقولنا اما ان يكون العالم جوهرا اوعرضا وكل وجوهر حادث وكل عرض حادث فالعالم حادث (تنبيه) القياس المقسم وامثاله فى الحقيقة قياس مركّب من اقيسة مفصولة النتائج كما سيأتى بناء على ان المنفصلة مع كل حملية قياس بسيط منتج لمنفصلة مؤلفة من نتيجة التأليف والجزء الغير المشارك كما يأتى * النوع الثانى ماينتج شرطية واحدة اومتعدّدة وهو القياس الغير المقسم المؤلف من منفصلة وحملية واحدة او حمليات متعدّدة مشاركة لجزء من اجزائها او لاجزاء متعدّدة امابعدد الاجزاء اواقل منها او اكثر بان يشارك حمليتان او اكثر لجزء واحد وله ثلثة اصناف لان المنفصلة فيه اما مانعة الخلو اومانعة الجمع اوحقيقية وينعقد الاشكال الاربعة

قوله بناء

قوله ينتج كلما

قوله متحدة

قوله منتجة

قوله والافمؤلفة

قوله ينتج

قوله انتج

بضر وبها فى الكل * فالصنف الاوّل يشترط انتاجه بكون المشاركة منتجة مشتملة على شرائط الانتاج فحينئذ ينتج منفصلة موجبة مانعة الخلو مؤلفة من نتيجة التأليف ومن الجزء الغير المشارك اما واحدة ان كانت المشاركة واحدة بان يكون الحملية واحدة مشاركة لجزء واحد كقولنا اما ان يكون هذا العدد عددا منقسما اوفردا وكل منقسم زوج ينتج اما ان يكون هذا زوجا اوفردا وحينئذ يكون القياس بسيطا واما متعدّدة ان كانت المشاركة متعدّدة بان يشارك حملية واحدة لجزئين فصاعدا او حمليات متعدّدة لجزء واحد او لمتعدّد فحينئذ هو باعتبار كل مشاركة قياس بسيط ينتج تلك المنفصلة وباعتبار مجموع المشاركين فصاعدا قياس مركب ينتج منفصلة موجبة اخرى اما مؤلفة من نتائج التأليفات ان لم يوجد الجزء الغير المشارك والا فمؤلفة منها ومن ذلك الجزء سواء كان عدد الحمليات مساويا لعدد الاجزاء وهو ظاهر اواقل منها كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا اوفردا وكل عدد كم ينتج باعتبار البساطة قولنا اما ان يكون بعض الزوج كما اوهذا العدد فردا وقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او بعض الفرد كما وباعتبار التركيب قولنا اما ان يكون بعض الزوج كما او بعض الفرد كما اواكثر منها لكن حينئذ ينتج باعتبار التركيب منفصلات عديدة مركبة من نتائج التأليفات كقولنا اما ان يكون هذا العدد منقسما اولا منقسما وكل منقسم زوج وكل لامنقسم فرد وكل لامنقسم كم ينتج باعتبار التركيب قولنا هذا العدد اما زوج اوفرد وقولنا هذا اما زوج اوكم وقولنا هذا العدد اما زوج اوفرد وكم وربما يتحد بعض نتائج التأليفات مع بعض دون بعض آخر فحينئذ تجعل المتحدتان جزأ واحدا من النتيجة المنفصلة وغير المتحدة والجزء الغير المشارك جزأ آخر منها * والصنف الثانى غير مشروط بكون المشاركة منتجة لكن ان كانت منتجة ففيما كانت المشاركة واحدة انتج سالبة جزئية متصلة مقدّمها نتيجة التأليف وتاليها الجزء الغير المشارك كقولنا اما ان يكون هذا الجسم حجرا اوشجرا وكل شجر متحيز ينتج قد لا يكون اذا كان هذا الجسم متحيزا كان حجرا وفيما كانت متعدّدة انتج متصلات

(متعددة)

متعدّدة كذلك كما اذا بدّلنا الكبرى فى هذا المثال بقولنـا وكل جسم
متحيز ينتج قدلايكون اذا كان بعض الحجر متحيزا كان هذا الجسم
شجرا وقدلايكون اذا كان بعض الشجر متحيزا كان هذا الجسم حجرا
ولا ينتج باعتبار مجموع المشاركتين فصاعدا سالبة واحدة متصلة مؤلفة
من نتائج التأليفات حتى لا ينتج المثال قولنا قدلا يكون اذا كان بعض الحجر
متحيزا كان بعض الشجر متحيزا للتخلف فى بعض الموادّ وان لم تكن
منتجة فشرط انتاجه ان تكون نتيجة التأليف المفروضة مع الحملية منتجة
للجزء المشارك من المنفصلة فحينئذ ينتج منفصلة موجبة مانعة الجمع مؤلفة
من نتيجة التأليف ومن الجزء الغير المشارك اما واحدة ان كانت المشاركة
واحدة كقولك اما ان يكون هذا الشيء متحيزا او جوهرا مجرّدا وكل
جسم متحيز ينتج اما ان يكون هذا الشيء جسما او جوهرا مجرّدا او متعدّدة
ان كانت المشاركة متعدّدة وهو حينئذ باعتبار كل مشاركة قياس بسيط ينتج
تلك المنفصلة وباعتبار مجموع المشاركتين فصاعدا قياس مركب ينتج
منفصلة موجبة اخرى مانعة الجمع مؤلفة من ذلك او من نتائج التأليفات
سواء كانت الحملية واحدة كقولنا اما ان يكون الاله الواحد موجودا
او الاله المتعدّد موجودا وكل واجب موجود ينتج باعتبار البساطة قولنا
اما ان يكون الاله الواحد واجبا او المتعدّد موجودا وقولنا اما ان يكون
الاله الواحد موجودا او المتعدّد واجبا وباعتبار التركيب قولنا اما ان يكون
الاله الواحد واجبا او المتعدّد واجبا او متعدّدة كقولنا اما ان يكون الاله
الواحد قديما او المتعدّد موجودا وكل واجب قديم وكل مجرّد موجود
جميع ما ذكر فى الصنفين اذا كانت المنفصلة موجبة واما اذا كانت سالبة
فحكم مانعة الخلو السالبة حكم مانعة الجمع الموجبة فى الاشتراط باستنتاج
الجزء المشارك من نتيجة التأليف مع الحملية وحكم مانعة الجمع السالبة
حكم مانعة الخلو الموجبة فى الاشتراط بكون المشاركة منتجة لكن
النتيجة فيهما سالبة من نوع المنفصلة فالضابط فى نتيجة الصنفين انها
منفصلة تابعــة للمنفصلة فى الكم والكيف والجنس اعنى المنفصــلة
والنوع اعنى مانعة الخلو ومانعة الجمع الا اذا كانت المشاركة منتجة فيما

قوله للتخلف

قوله كقولك

قوله وكل

قوله وباعتبار

قوله اومتعددة

كانت المنفصلة موجبة مانعة الجمع كما عرفت * والصنف الثالث ان كانت
المنفصلة فيه موجبة ينتج ماانتجه الصنفان الاوّلان بشروطهما فيما كانت
المنفصلة فيهما موجبة والا فلاينتج القسم الخامس مايتركب من المنفصلة
والمتصلة وله ايضا ثلثة انواع (النوع الاوّل) مايكون الاوسط جزأ تاما
من كل منهما ولايتميز الاشكال الاربعة فيه بالطبع بل بالوضع فقط فله اربعة
اصناف لان المتصلة اماصغرى او كبرى وعلى التقديرين فالاوسط امامقدّمها
او تاليها وشرط فى الكل كلية احدى المقدّمتين وايجاب احديهما وبعد ذلك
فالمتصلة اما موجبة اوسالبة فان كانت موجبة فالمنفصلة ايضا اما موجبة
فشرط انتاجه ان يكون الاوسط مقدّم المتصلة ان كانت المنفصلة مانعة
الخلو او تاليها ان كانت مانعة الجمع اوسالبة فالشرط بالعكس والنتيجة فيهما
منفصلة موافقة للمنفصلة فى الكيف والنوع كقولنا كلما كان العالم حادثا
كان موجده فاعلا مختارا واما ان يكون موجده فاعلا مختارا اوفاعلا
موجبا ينتج امان يكون العالم حادثا اويكون موجده فاعلا موجبا مانعة الجمع
وان كانت المتصلة سالبة فالشرط احد الامرين اماكلية المتصلة اوكون
الاوسط تاليها ان كانت المنفصلة مانعة الخلو اومقدّمها انكانت مانعة
الجمع فان كانت المنفصلة مانعة الخلو الكلية فان كانت المتصلة ايضا كلية
ينتج القياس نتيجتين مانعة الخلو ومانعة الجمع موافقتين للمتصلة
فى الكم والكيف كقولنا ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل
موجود ودائما امان يكون الليل موجودا اوالارض مضيئة ينتج ليس
البتة اما ان يكون الشمس طالعة اوالارض مضيئة وان كانت المتصلة
جزئية انتج مانعة الجمع فقط موافقة للمتصلة كما وكيفا وان كانت غير
مانعة الخلو الكلية فسواء كانت مانعة الجمع او مانعة الخلو الجزئية نتج
سالبة جزئية مانعة الخلو (تنبيه) اشترط انتاج الموجبتين بكون
الاوسط مقدّم المتصلة فى مانعة الخلو اوتاليها فى مانعة الجمع اذا التزم
موافقة النتيجة للقياس فى الحدود فان لم يلتزم ذلك فالمؤلف منهما ينتج
بدون ذلك الشرط موجبة متصلة جزئية مؤلفة من نقيض الاصغر
وعين الاكبر فيما تركب من مانعة الخلو ومن عين الاصغر ونقيض
الاكبر فيما تركب من مانعة الجمع واما اذا كانت المنفصلة حقيقية فان كانت

قوله بدون ذلك

موجبة انتج نتيجتى الباقيين وان كانت سالبة فلاينتج شيئا (النوع الثانى) مايكون الاوسط جزأ ناقصا من كل منهما وله ستة عشر صنفا لان المنفصلة فيه اما مانعة الخلو اومانعة الجمع وكل منهما اماموجبة اوسالبة والمتصلة اما صغرى اوكبرى والجزء المشارك من المتصلة اما مقدمها اوتاليها وينعقد الاشكال الاربعة بضروبها فى كل منها والكل ينتج نتيجتين احديهما متصلة مركبة من الطرف الغير المشارك من المتصلة ومن منفصلة مؤلفة من نتيجة التأليف بين المتشاركين ومن الطرف الغير المشارك من المنفصلة والاخرى منفصلة مركبة من الطرف الغير المشارك من المنفصلة ومن متصلة مؤلفة من نتيجة التأليف ومن الطرف الغير المشارك من المتصلة كقولنا كلما كان العالم متغيرا كان حادثا ودائما اما ان يكون كل حادث ممكنا اويكون غير الواجب واجبا ينتج قولنا كلما كان العالم متغيرا فدائما اما ان يكون العالم ممكنا او غير الواجب واجبا وقولنا اما ان يكون غير الواجب واجبا واما كلما كان العالم متغيرا كان ممكنا وحكمه باعتبار النتيجة الاولى كحكم القياس المركب من الحملية والمتصلة فى الشرائط والنتائج بناء على ان المنفصلة فيه بمنزلة الحملية وباعتبار النتيجة الثانية كحكم القياس المركب من الحملية والمنفصلة بناء على ان المتصلة بمنزلة الحملية (النوع الثالث) مايكون الاوسط جزأ تاما من احديهما وناقصا من الاخرى فان كان جزأ تاما من المتصلة كان حكمه حكم القياس المؤلف من الحملية والمنفصلة ويكون المتصلة مكان الحملية فالنتيجة فيه منفصلة مؤلفة من الطرف الغير المشارك من المنفصلة ومن نتيجة التأليف بين الشرطيتين المتشاركتين وان كان جزأ من المنفصلة كان حكمه حكم القياس المؤلف من الحملية والمتصلة والمنفصلة مكان الحمليه فالنتيجة فيه متصلة مؤلفة من الطرف الغير المشارك من المتصلة ومن نتيجة التأليف بين المتشاركتين (فصل) القياس مطلقا ان تألف من مقدمتين فقد يسمى قياسا بسيطا كاكثر الامثلة المتقدمة فى الاقترانى والاستثنائى وان تألف من اكثر منهما فقياسا مركبا وهو اما مركب من اقترانيين فصاعدا اومن استثنائيين فصاعدا

قوله اومن استثنائيين

قوله كقولنا هذا

قوله والا لصدق

اومن الاقترانی والاستثنائی وعلی کل تقدیر هواما موصول النتائج ان اوصل الی کل قیاس بسیط نتیجته فضمت الی مقدمة اخری لیحصل بسیط آخر وهکذا الی حصول اصل المطلوب کقولنا هذا الشبح جسم لانه انسان وکل انسان حیوان فهذا حیوان ثم هذا حیوان وکل حیوان جسم فهذا جسم وهو المطلوب واما مفصول النتائج ان فصل عن بعض البسائط نتیجته کقولنا لان هذا الشبح انسان وکل انسان حیوان وکل حیوان جسم فهذا جسم وکالقیاس المقسم وامثاله کما اشرنا والاستقراء التام قسم من المقسم والمؤلف من الاقترانی والاستثنائی ان تألف من الاقترانی والاستثنائی الغیر المستقیم یسمی عندهم قیاسا خلفیا کقولهم لایمکن صدق الشکل الثانی او الثالث بدون صدق نتیجته والا لصدق نقیض النتیجة مع صدق کل من المقدمتین منتظما مع احدیهما علی هیئة شکل معلوم الانتاج لماینافی المقدمة الاخری وکلما صدق النقیض کذلك یلزم صدق المقدمة الاخری وکذبها معا هذا خلف ای باطل وان تألف من الاقترانی والاستثنائی المستقیم فینبغی ان یسمی قیاسا حقیا وان لم یسموه باسم کقولنا کلما کان الشکل الثانی صادقا صدق معه عکس کل من مقدمتیه منتظما بعض المقدمات مع بعض العکوس علی هیئة شکل معلوم الانتاج لنتیجته وکلما صدق العکس کذلك یلزم صدق النتیجة لکن صدق الشکل الثانی حق فیصدق النتیجة قطعا (الباب الخامس) فی مواد الادلة اعلم اولا ان طرفی النسبة الخبریة من الوقوع اواللا وقوع ان تساویا عندالعقل من غیر رجحان اصلا فالعلم المتعلق بکل منهما یسمی شکا وان ترجح احدهما بنوع من الاذعان والقبول یسمی العلم به تصدیقا واعتقادا فذلك الاعتقاد ان کان جازما بحیث انقطع احتمال الطرف الآخر بالکلیة وثابتا بحیث لایزول بتشکیك المشکك ومطابقا للواقع یسمی یقینا اوغیر مطابق فیسمی جهلا مرکبا اوغیر ثابت فیسمی تقلیدا اوغیر جازم فیسمی ظنا والعلم المتعلق بنقیض المظنون یسمی وهما وبنقیض المجزوم الذی هوماعدا المظنون تخییلا

(فقد)

فقد ظهر أن الشك والوهم والتخييل تصوّرات لاتصديقات فالقضية اما يقينية اوتقليدية اومظنونة اومجهولة جهلا مركبا واليقينية اما بديهية اونظرية تكتسب منها * اما البديهيات فست * الاولى الاوّليات وهى التى يحكم بها كل عقل سليم قطعا اى جازما ثابتا بمجرّد تصوّرات اطرافها مع النسبة كالحكم بامتناع اجتماع النقيضين اوارتفاعهما وبان الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء * الثانية المشاهدات وهى التى يحكم بها العقل قطعا بواسطة مشاهدته الحكم اما بالقوى الظاهرة كالحكم بان هذه النار اوكل نار حارّة وان الشمس مضيئة وتسمى حسيات او بالقوى الباطنة كالحكم بان لنا جوعا اوعطشا اوغضبا وتسمى وجدانيات وهى لاتكون يقينية لمن لم يجدها فى وجدانه * الثالثة قضايا قياساتها معها وتسمى فطريات وهى التى يحكم بها العقل قطعا بواسطة القياس الخفىّ اللازم لتصوّرات اطرافها كالحكم بزوجية الاربعة لانقسامها بمتساويين * الرابعة المتواترات وهى التى يحكم بها العقل قطعا بواسطة قياس خفىّ حاصل دفعة عند امتلاء السامعة بتوارد اخبار المشاهدين للحكم بحيث يمتنع عنده تواطؤهم على الكذب كحكم من لم يشاهد البغداد بوجودها المتواتر وحيث اشترط بمشاهدتهم الحكم لم يصح تواتر العقليات الغير المحسوسة باحدى الحواس * الخامسة المجرّبات وهى التى يحكم بها العقل قطعا بواسطة قياس خفىّ حاصل دفعة عند تكرّر مشاهدة ترتب الحكم على التجربة كالحكم بان شرب السقمونيا يسهل الصفراء وهى لاتكون يقينية عند غير المجرّب الا بطريق التواتر * السادسة الحدسيات وهى التى يحكم بها العقل قطعا بواسطة القياس الخفىّ الحاصل دفعة بالحدس الذى هو ملكة الانتقال الدفعىّ من المبادى الى المطالب وتلك الملكة للنفس اما بحسب الفطرة الاصلية كما فى صاحب القوّة القدسية بالنسبة الى جميع المطالب واما بممارسة مبادى الحكم كما فى غيره بالنسبة الى بعضها كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس بواسطة القياس الخفىّ الحاصل دفعة عند تكرّر

قوله فالقضية
قوله بمجرّد
قوله اوكل نار
قوله بواسطة
قوله ملكة الانتقال
قوله بواسطة

مشـاهدة اختلافات تشكلاته النورية عند قربه من الشمس و بعده. وهى ايضا لاتكون يقينية لغير المتحدس الا بواسطةالاستدلال بذلك القياس الخفى اوغيره وحينئذ تكون نظرية بالنسـبة اليه وان كانت بديهية بالنسبة الى المتحدس * واما النظريات فهى القضايا التى يحكم بهـا العقل قطعا بواسطة البراهين وترتيب مقدماتهـا تدريجا واما التقليدية فهى القضـية التى يحكم بها العقل جزما بمجرد تقليد الغير والسماع منه الغير البالغ حد التواتر كحكم من فى شاهق الجبل جزما بوجود الواجب تعالى بلااستدلال بالمصنوعات بل بمجرد السماع من شخص اوشخصين وهذه القضـية بديهية عند المقلد زعما لانظرية يستدل عليها بخبر الغير للتنافى بين التقليد والاسـتدلال عليه ولان الاستدلال بخبر الآحاد لايفيد الجزم اصلا * واما الظنيات فهى القضايا المأخوذة من القرائن والامارات يحكم بها العقل حكما راجحا مع تجويز نقضيها مرجوحا كالحكم بكون الطواف بالليل سارقا وجميعها نظريات واما الجهلية المركبة فهى القضية الكاذبة التى يحكم بها العقل المشوب بالوهم قطعا امابزعم البداهة اوبواسطة الدليل الفاسد مادة اوصورة بزعم البرهان كحكم الحكماء بقدم العالم فبعضها بديهية زعما وبعضها نظرية فالجهليات لاتكون الا كاذبة كما ان اليقينيات لاتكون الاصادقة واما التقليديات والظنيـات فبعضهما صـادقة والبعض كاذبة (ثم القضايا) باعتبـار تركب الادلة منها سبعة اقسام * منهـا اليقينيات بديهية كانت او نظرية كما سـبق * ومنها المشهورات عند جميع الناس كالحكم بان الظلم قبيح اوعند طائفة كالحكم ببطلان مطلق التسلسل ولوغير مرتبة الاجزاء اوغير مجتمعة فى الوجود عند المتكلمين واما الحكماء وقد شرطوا فى بطلانه الترتب والاجتماع * ومنها المسلمات بين المسـتدل وخصمه او بين اهل علم كتسليم الفقهاء مسـائل علم الاصول * ومنها المقبولات المأخوذة عمن يحسن فيه الاعتقاد كالمأخوذة عن الانبياء عليهم الصلوات والعلماء * ومنها المظنونات كما تقدم * ومنها المخيلات وهى التى يتخيل بهـا ليتاثر نفس السامع قبضا اوبسـطا مع

قوله للتنافى

قوله العقل

قوله كالحكم

الجزم بكذبها كالحكم بان الخمر ياقوتة سيالة والعسل مرّة مهوّعة * ومنها الموهومات وهى القضايا التى يحكم بها الوهم قطعا فى غير المحسوسات قياسا على المحسوسات كحكم البعض بان كل موجود فله مكان وجهة قياسا على ما شاهدوه من الاجسام والمراد من القياس على المحسوس اعم مما بالذات اوبالواسطة فالموهومات هى الجهليات وهذه الاقسام السبعة متصادقة اذ قديكون الحكم الواحد المتيقن او المقلد او المظنون اوالمجهول مشهورا اومسلما اومقبولا وقديكون الموهوم بل المتيقن عند طائفة مخيلا عند اخرى الا ان المقدّمة قد تؤخذ فى الدليل من حيث كونها يقينية او من حيث كونها مشهورة اومسلمة اومقبولة الى غيرذلك (فصل فى الصناعات الخمس) الدليل قياسا كان او غيره ان كان جميع مقدّماته بالمعنى الاعم يقينية من حيث انها يقينية يسمى برهانا كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث والغرض منه تحصيل اليقين الذى هو اكمل المعارف والافان كان بعض مقدّماته من المشهورات اوالمسلمات من حيث انها كذلك يسمى جدلا كقولك هذا الفعل قبيح لانه ظلم وكل ظلم قبيح والغرض منه الزام الخصم واقناع العاجز عن ادراك البرهان ومااللاقناع يسمى دليلا اقناعيا او من المقبولات اوالمظنونات من حيث انهما كذلك فيسمى خطابة كقولك هذا الرجل الطوّاف ينبغى ان يحترز عنه لانه سارق وكل سارق ينبغى ان يحترز عنه والغرض منه ترغيب الناس فيما ينفعهم وتنفيرهم عما يضرّهم كما يفعله الخطباء والوعاظ وكل من الدليل النقلىّ والامارة قسم منها * اومن المخيلات من حيث انها مخيلات فيسمى شعريا كقول الشاعر * لولم يكن نية الجوزاء خدمته * لما رأيت عليه عقد منتطق * اومن الموهومات من حيث انها موهومات فيسمى سفسطة كقول الفرقة الضالة الواجب تعالى له مكان وفى جهة لانه موجود وكل موجود له مكان وجهة فالدليل الفاسد مادّة اوصورة على اطلاقه سفسطة واعظم منافع معرفتها التوقى عنها وبشرط علم المستدل بفساده يسمى مغالطة والغرض منها تغليط الخصم واسكاته ومن يستعملها فى مقابلة الحكيم

قوله اعم مما

قوله وهذه

قوله ان كان جميع

قوله ترغيب

قوله من حيث

سوفسطائیّ وفی مقابلة الجدلیّ مشاغبیّ واما الغرض من السفسطة فی غیر صورة المغالطة فزعم تحصیل العلم (تنبیه) اقوی العلوم الجازم الثابت ثم الثابت واضعفها الغیر الجازم وکل منها یفید مثله ومادونه فی القوّة ولایفید مافوقه (فصل) الدلیل ان کان الجزء المتوسط بین العقل والنتیجة منه علة لهما فی الذهن والخارج فلمیّ کالاستدلال بتعفن الاخلاط علی الحمی وبوجود النار علی الدخان لیلا او فی الذهن فقط بان یکون علمه علة لعلمها فقط فانیّ سواء کان معلولا مساویا لها فی الخارج کالاستدلال بالحمی علی التعفن وبوجود الدخان علی النار نهارا اوکانا معلولی علة واحدة کالاستدلال بالحمی علی الصداع وبالدخان علی الحرارة سواء قرّر الجمیع اقترانیا او استثنائیا او غیرهما وایضا الدلیل ان توقف علی حکایة کلام الغیر فنقلیّ والا فعقلیّ (خاتمة) اسامی العلوم کالمنطق والکلام والنحو وغیرها قد تطلق علی المسائل وقد تطلق علی الادراکات بها عن دلیلها وقد تطلق علی الملکة الحاصلة من تکرّر تلک الادراکات فحقیقة العلم بالمعنیین الاخیرین الادراکات والملکة وبالمعنی الاوّل مجموع المسائل الکثیرة التی تضبطها جهة وحدة ذاتیة هی الموضوع کالمعلومات للمنطق وعرضیة هی الغایة کالعصمة له وموضوع کل علم مایبحث فیه عن عوارضه الذاتیة اللاحقة له لذاته او لمساویه بان یجعل هو اوعرضه الذاتیّ او نوع احدها موضوعا للمسئلة ویحمل علیه عرضه الذاتیّ اونوعه وهو فی بعض العلوم امر واحد کالکلمة فی الصرف وفی البعض الآخر امور متعدّدة متناسبة فی امر یعتدّ به عند اهل ذلک الفن کالمعلومات التصوریة والتصدیقیة المتشارکة فی الایصال فی المنطق فمسائل کل فن حملیات موجبات ضروریات کلیات یبرهن علیها فی ذلک الفن ان کانت نظریة فیؤول بها ماوقع فی کتب الفنون من الشرطیات والسوالب والموجبات المهملات والجزئیات والموجبات الکلیات الغیر الضروریات وقدجعل المبادی جزأ من العلم تسامحا وهی اما تصوریة هی تعریفات الموضوعات واجزائها وجزئیاتها وتعریفات المحمولات التی هی

قوله وکل منها
قوله ان کان
قوله کالاستدلال
قوله بان یکون
قوله معلوما مساویا
قوله ان توقف
قوله فمسائل
قوله ان کانت
قوله تعریفات الموضوعات

العوارض الذاتية حدودا كانت اورسوما واما تصديقية هى الحكم بموضوعية موضوع العلم ودلائل المسائل والقضايا التى تتألف هى منها وتلك القضايا اما بديهية بذاتها وتسمى علوما متعارفة او نظرية يذعن بها المتعلم ويقبلها بحسن ظن للمستدل وتسمى اصولا موضوعة اوبالشك والانكار الى ان تتبين فى محلها وتسمى مصادرات ولايجب ان تكون تلك القضايا من مسائل ذلك الفن بل يجوز أن يكون من مسائل علم آخر وان لايكون من مسائل علم مدون اصلا وبما ذكرنا ظهر أن قول الشيخ الرئيس ابن سينا مهملات العلوم كليات ومطلقاتها ضروريات غير مختص بالعلوم الحكمية كما وهم وليكن هذا آخر الكلام بحمد العزيز العلام

م